MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

السيدة الأستاذة / مساعد رئيس البورصة

والمشرف على قطاع الافصاح

البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد ::

إلحاقا لكتابنا المؤرخ ٢٠٢٠/١١/٤ مرفق به محضر إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية المعتمد للشركة والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١ .

وتنفيذاً لقواعد القيد الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاتها والإجراءات التنفيذية الصادرة من البورصة المصرية وتعديلاتها .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم محضر إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية(الموثق) للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب التنفيذى

(عمرو عطية احمد)

شركة مصر للفنادق ش.م.م

Head Office 28 Hussien Wassef St., El Dokki, Giza, Egypt
Tel.: +2 02 3761 0256 / +2 02 3761 0246
Fax: +2 02 3761 0256

٢٨ ش حسين واصف - الدقي - الجيزة - مصر
تليفون : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+ / ٠٢٤٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+
فاكس : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

محضر

إجتماع الجمعية العامة العادية (الموثق)

لشركة مصر للفنادق

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١

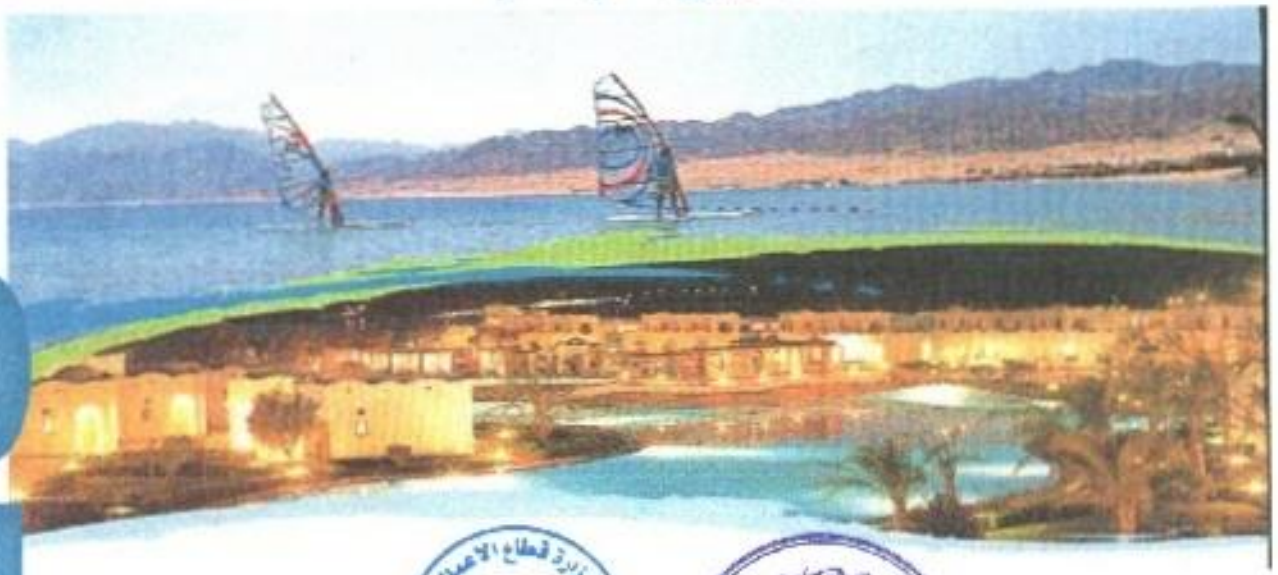

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١

أهم قرارات
اجتماع الجمعية العامة العادية (الموثق)
لشركة مصر للفنادق
المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١

إجتمعت الجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق فى تمام الساعة الثانية والنصف من ظهر يوم الاحد الموافق ٢٠٢٠/١١/١ بفندق النيل ريتزكارلتون - بقاعة القاهرة - القاهرة وذلك بناء على الدعوة الموجهة من السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة والتى نشرت بالصحف وأرسلت للمساهمين بالبريد المسجل طبقاً لأحكام القانون.

وذلك للنظر فى جدول الأعمال الآتى :-

١- تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وتقرير الحوكمة عن نفس الفترة.
٢- تقرير السادة/مراقبى حسابات الشركة وتقرير تقويم الأداء للجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وحسابات النتيجة عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ورد الشركة عليهما.
٣- التصديق على قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.
٤- التصديق على حسابات النتيجة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وحساب التوزيع عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.
٥- إقرار العلاوة الدورية المستحقة للعاملين فى ٢٠٢٠/٧/١.
٦- إبراء ذمة مجلس الإدارة وإخلائه من المسئولية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.
٧- تشكيل مجلس الإدارة.

وتولى رئاسة الاجتماع السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة وقد وجهت الدعوة للسادة الآتى أسمائهم :-

وزارة قطاع الأعمال العام - الشركة القابضة للسياحة والفنادق - HOTAC

شركة مصر للفنادق

مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق:-

- السيد المهندس/ عادل أمين والى — عضو مجلس الإدارة المتفرغ للشئون الفنية
- السيد الأستاذ/ محمد وهب الله محمد — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة
- السيد الأستاذ / أيمن أحمد فؤاد عبد العزيز — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة
- السيد الأستاذ / محمد ماجد محمد المنشاوى — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة

مجلس إدارة شركة مصر للفنادق :-

- السيد الأستاذ/عمرو عطيه احمد — رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- السيد الأستاذ/ محمد صبرى عدلى — عضو غير متفرغ
- السيد المهندس / محب جيد سعيد — عضو مجلس الإدارة (ممثل المال الخاص)
- السيد المحاسب / ياسر محمود سامى عبد المعطى — عضو مجلس الإدارة (ممثل العاملين)
- السيد المحاسب / عصام سعيد محمد عبد الحليم — عضو مجلس الإدارة (ممثل العاملين)
- السيد المحاسب / سامح سعيد على — رئيس اللجنة النقابية للعاملين

أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات (إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق):

- السيدة المحاسب/ صفاء محمد عبده — وكيل الوزارة- القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيد المحاسب / محمد أنيس محمد — وكيل الوزارة نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيدة المحاسبة/ماجدة ملك مينا — مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيدة المحاسبة/منال مجدى مرزوق محمود — مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات (الإدارة المركزية للخطة وتقويم الأداء) :-

- السيدة المحاسبة/حنان كمال الدين زيادة — وكيل الوزارة – رئيس قطاع المشرف على إدارة الفنادق
- السيدة المحاسبة/سحر رشدى إبراهيم — مدير عام الإدارة العامة للفنادق

مركز معلومات القطاع العام :-

- السيدة الأستاذة / عزة فؤاد يوسف — رئيس الإدارة المركزية – مركز معلومات قطاع الأعمال العام
- السيد الأستاذ/ إيهاب عبد الغنى السيد — مدير عام – مركز معلومات قطاع الأعمال العام

وزارة قطاع الأعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

شركة مصر للفنادق
ش.ت.م.م

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
المنعقدة بتاريخ ١/١١/٢٠٢٠

(٣)

وبدأ الاجتماع بتعيين السيد/أمين السر والسادة جامعى الأصوات للجمعية العامة العادية للشركة كالآتى :-

أمين سر الجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق :-

- السيد الأستاذ / محسن سيد غريب — مدير عام - قطاع المكتب الفنى

جامعى الأصوات :-

- السيد الأستاذ / سعد صابر على الحاج — مستشار (أ) والمشرف على قطاع الأوراق المالية
- السيد الأستاذ / حسين على الكريبنى — مدير عام الأوراق المالية

لم يحضر الإجتماع كل من :-

- السيد الأستاذ /عبد الرحمن محمد لطفى — وكيل الجهاز(خطة/اقتصاد)-الجهاز المركزى للمحاسبات
- السيدة المحاسبة/منال عبد الفتاح المرشدى — وكيل الوزارة - رئيس قطاع التجارة الخارجية والقطن والسياحة والفنادق
- السيد الأستاذ/ عمرو محمد الشافعى — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق

ثم أعلنت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس الجمعية العامة للشركة صحة انعقاد الجمعية العامة العادية حيث أسفرت عملية فرز الأصوات عن ثبوت حضور حملة الأسهم بالأصالة والوكالة لعدد (٢٨١٣٢٧٧/) سهما من عدد الأسهم الكلية البالغ قدرها (٣٩٦٠٠٠٠٠) ونسبة الحضور ٧١% .

وقد أفتتحت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة مستهله حديثها (بسم الله الرحمن الرحيم) أرحب بالسادة أعضاء الجمعية العامة العادية للشركة والسادة/ ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات والسادة المساهمين والسادة العاملين بالشركة.

وطلبت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة من السيد الأستاذ/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب البدء بتلاوة تقرير مجلس إدارة الشركة عن الميزانية العمومية للشركة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

تحدث السيد الأستاذ/ عمرو عطية أحمد رئيس مجلس الإدارة قائلاً : (بسم الله الرحمن الرحيم) أوجه الشكر للشركة القابضة والجهاز المركزى للمحاسبات والسادة العاملين بشركة مصر للفنادق والسادة الحضور وسوف أعرض على حضراتكم الميزانية العمومية عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وزارة قطاع الأعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

شركة مصر للفنادق
ش.ت.م.م

نتشرف بأن نعرض على حضراتكم ملخص القوائم المالية المعدلة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠:-

١- بناء على قرار الجمعية العمومية الغير عادية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بإعادة التفاوض مع شركة جينتنج عن القيمة المضافة لكازينو الألعاب وتأثير القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

٢- توصلت الشركة الى اتفاق مع شركة جينتنج بشأن انهاء النزاع بالتسوية الودية طبقاً للبديل الموافق عليه من مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ وموافقة الجمعية العمومية الغير عادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ لتحمل ضريبة القيمة المضافة مناصفة عن حصة شركة مصر للفنادق فى إيرادات كازينو الألعاب والتعويضات والغرامات مع عدم المساس بحصة شركة مصر للفنادق والبالغة ٢٥% وإستمرار سريان ذلك بعد إفتتاح الكازينو مرة أخرى وحتى نهاية التعاقد فى عام ٢٠٢٦ مع تنفيذ باقى بنود التسوية الودية المطروحة من قبل شركة مصرللفنادق.

وقد تم توقيع إتفاقية التسوية الودية بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٤ واستلام شيك بقيمة الدفعة المقدمة بنسبة ٢٥% عن ما يخص نصيب شركة جينتنج من مناصفة الضريبة الأصلية ، وتم إعادة تشغيل الكازينو بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٩ومما سيكون له الاثر الايجابى على السيولة النقدية بالشركة خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠.

٣- سبق العرض على الجمعية العمومية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ قائمة الدخل بصافى ربح يبلغ نحو ٨٥,٤٥٠ مليون جنيه ونتيجة لقرار الجمعية العمومية الغير عادية بإعادة التفاوض مع شركة جينتنج عن القيمة المضافة لكازينو الألعاب وتم تأثير القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بذلك وبلغ صافى الربح المعدل نحو ٥٧,٤١٢ مليون جنيه.

القوائم المالية

١- قائمة الدخل المعدلة :-

القيمة بالألف جنية

البيان	فعلى ٢٠١٩/٢٠٢٠	مقارن ٢٠١٨/٢٠١٩	موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠	التغير عن المقارن قيمة	التغير عن المقارن %	التغير عن الموازنة قيمة	التغير عن الموازنة %
إجمالى إيرادات النشاط	٢٦٧ ٥٧٧	٤٩٦ ٥٣٠	٥١٦ ٠٧٢	(٢٢٨ ٩٥٣)	(٤٦,١)	(٢٤٨ ٤٩٥)	(٤٨,٢)
يضاف : إيرادات وارباح أخرى	٨ ٨٠٣	٩٩١	٧ ٧٢٩	٧ ٨١١	٧٨٨,٢	١ ٠٧٣	١٣,٩
صافى الربح قبل الفوائد والضرائب EBIT	١٧٦ ٤٨١	٣٧٧ ٣٩٥	٤٢٢ ٩٨٥	(٢٠٠ ٩١٤)	(١١٣,٨)	(٢٤٦ ٥٠٤)	(٥٨,٣)
صافى الربح /خسارة النشاط	٧٤ ٩٩٠	٢٣٢ ٨٢٠	٢٨٨ ٣٦٥	(١٥٧ ٨٣٠)	(٦٧,٨)	(٢١٣ ٣٧٥)	(٧٤)
صافى الربح قبل الضرائب NI	٧٥ ٢٦٨	٢٣٣ ١٠١	٢٨٨ ٣٦٥	(١٥٧ ٨٣٣)	(٦٧,٧)	(٢١٣ ٠٩٧)	(٧٣,٩)
يخصم الضرائب المؤجلة	١٦ ٥٤٧	١٥ ٥٧١	١٦ ٦٥٠	٩٧٦	٦,٣	(١٠٣)	(٠,٦)
يخصم ضرائب الدخل	١ ٣٠٩	٤١ ١٣٧	٤٧ ٧٥٣	(٣٩ ٨٢٨)	(٩٦,٨)	(٤٦ ٤٤٤)	(٩٧,٣)
صافى الربح	٥٧ ٤١٢	١٧٦ ٣٩٣	٢٢٣ ٩٦٢	(١١٨ ٩٨١)	(٦٧,٥)	(١٦٦ ٥٥٠)	(٧٤,٤)

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
شركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

ومنخص تلك التعديلات كما يلي :-

إيرادات النشاط :-

- قبل بداية أزمة تفشي جائحة كوفيد-١٩ كان هناك تحسن ملحوظ في الظروف السياحية بما إنعكس على معدلات الإشغال الفندقي لتصل في المتوسط إلى ٧٦% خلال تلك الفترة وأما الفترة من بداية الأزمة حتى نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ كانت في حدود متوسط إشغال ١% فقط. ويوجد تحسن ملحوظ خلال الفترة الحالية إعتباراً من شهر سبتمبر والتي بلغ نسب الإشغال بها ١٩% وزيادتها خلال شهر أكتوبر مع إعادة فتح القاعات للحفلات والمؤتمرات ومما سيكون له الأثر البالغ على تحسن إيرادات فندق النيل ريتز كارلتون.
- بلغ إجمالي إيرادات النشاط مبلغ ٢٧٨ مليون جنيه عن عام٢٠٢٠/٢٠١٩ بعد تخفيضها بمبلغ نحو ١٠,١١٨ مليون جنيه نتيجة تأثير إيرادات الكازينو عن القيمة المضافة السابق تسويتها للإيراد وبالمقارنة بالمحقق الفعلي عن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ والبالغ قدره ٤٩٧ مليون جنيه نجد إنخفاض قدره ٢١٩ مليون جنيه وبنسبة إنخفاض ٤٤,١%
- وبالمقارنة بالمعتمد بالموازنة عن نفس العام والبالغ ٥١٦ مليون جنيهاً نجد إنخفاض قدره ٢٣٨ مليون جنيهاً وبنسبة إنخفاض قدرها ٤٦,٢%. ويرجع الإنخفاض إلى الظروف الإستثنائية الغير طبيعية الناتجة عن تفشي وباء كوفيد-١٩ إعتباراً من مارس ٢٠٢٠ مما أضطر معظم بلدان العالم لغلق حدودها وحظر حركة الطيران الدولي مما كان له التأثير الشديد على النشاط الإقتصادي عامة والنشاط السياحي بصفة خاصة. ومما كان له الأثر الشديد في إيرادات فندق النيل ريتز كارلتون خلال الفترة من مارس ٢٠٢٠ وحتى يونيه ٢٠٢٠ والتي حققت خسائر خلال تلك الفترة بلغت نحو ١٨ مليون جنيه بينما خلال نفس الفترة من العام السابق حققت أرباح للشركة بلغت نحو ١٠٨ مليون جنيه والذي حقق إيرادات للشركة خلال نفس الفترة من العام السابق بلغت نحو ٣٤ مليون جنيه أي بتغير قدره نحو ١٢٦ مليون جنيه. بالإضافة إلى غلق الكازينو إعتباراً من ٢٠٢٠/٣/٢٣ طبقاً لتعليمات وزارة السياحة.
- بلغت إيرادات وأرباح أخرى نحو ٧,٤ مليون جنيه بعد تخفيضها بمبلغ ٢٠ مليون جنيه نتيجة إلغاء تسوية المخصص المنتفي الغرض منه وإعادته للمخصصات مرة أخرى عن القيمة المضافة للكازينو لحين إنهاء إعادة التفاوض مع شركة جينتنج.
- إلغاء تسوية ضريبة الإقرار السنوي بمبلغ نحو ٢,٢٥٤ مليون جنيه نتيجة التسويات السابقة وتخفيض الإيراد مما أثر بالسلب على الوعاء الضريبي.
- تسويات نتيجة ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات بلغت محصلتها زيادة المصروفات بنحو ١٠٢ ألف جنيه.

شركة مصر للفنادق ش.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

- موقف الضمان الحكومي :-

- حكمت محكمة الإستئناف لصالح الشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ بأحقية الشركة فى إسترداد ما سبق سداده لوزارة المالية .وتم تقديم طلب لوزارة المالية مرفق به صورة رسمية من الحكم الصادر وكذلك ما يتعلق بها من الرسوم والمصروفات القضائية والبالغة ١٤,٥٠٢ مليون جنيه. وتقدمت وزارة المالية بطلب طعن على الحكم الصادروقيد برقم ٢٢٩٦٦ لسنة ٨٩ ق وإشتمل الطعن على شق مستعجل وتم تحديد جلسة لنظر الشق المستعجل ٢٠٢٠/٤/٩ وفى هذه الجلسة تم التأجيل إدارياً لجلسة ٢٠٢٠/٦/٢٥ ثم ٢٠٢٠/١٠/٨ ثم ٢٠٢٠/١٠/٢٢ وتم بها الحكم برفض وقف التنفيذ لصالح الشركة وتحديد جلسة ٢٠٢٠/١١/٢٦ لنظر الطعن.
- تم تحصيل مبلغ ٤,٣ مليون جنيه تحت حساب المصروفات القضائية وذلك خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ وجارى تحصيل باقى المصروفات القضائية خلال الفترة القادمة من المحاكم المختصة.
- عدم رد مبلغ الـ ١٥٠ مليون جنيه التى سبق سدادها لها تحت حـ / قضية الضمان الحكومى مما كان له التأثير الشديد على السيولة المالية للشركة.

والأمر معروض على الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق للنظر فى إعتماد الآتى :

١- تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وتقرير الحوكمة عن نفس الفترة.

٢- تقرير السادة/مراقبى حسابات الشركة وتقرير تقويم الأداء للجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى فى٢٠٢٠/٦/٣٠ وحسابات النتيجة عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ورد الشركة عليهما.

٣- التصديق على قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

٤- التصديق على حسابات النتيجة عن السنة المالية المنتهية فى٢٠٢٠/٦/٣٠ وحساب التوزيع عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

٥- إقرار العلاوة الدورية المستحقة للعاملين فى ٢٠٢٠/٧/١.

٦- إبراء ذمة مجلس الإدارة وإخلائه من المسئولية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

ويتوجه مجلس إدارة الشركة بخالص الشكر للسيدة المحاسب / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة والسادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة وأعضاء الجمعية العامة للمعاونة الصادقة .

كما نتوجه بالشكر للسيدة المحاسب / وكيل الوزارة – القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق والسيد المحاسب / وكيل الوزارة – نائب أول مدير إدارة السياحة والفنادق والسيدة المحاسبة/ مدير عام – نائب مدير إدارة السياحة والفنادق والسيدة المحاسبة/ مدير عام – نائب مدير إدارة السياحة والفنادق والسيد الأستاذ/ وكيل الجهاز – رئيس الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء بقطاعات الإقتصاد والسيدة المحاسب/ رئيس قطاع التجارة الخارجية والقطن والسياحة والفنادق والسيدة المحاسب/ رئيس قطاع المشرف على ادارة الفنادق والسيدة المحاسب/ مدير عام الإدارة العامة للفنادق.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

ثم وجهت السيدة الأستاذة/ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة الشكر للسيد الأستاذ/ عمرو عطية أحمد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب على عرضه الميزانية المعدلة عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وطلبت السيدة الأستاذة/ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة من السادة/أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات بعرض تقريرى الجهاز المركزى للمحاسبات .

تحدثت السيدة الأستاذة المحاسب/ صفاء محمد عبده – وكيل الوزارة – القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات: كل عام وأنت بخير وحما الله مصر وأهلها من فيروس كورونا ونتشرف بأن نعرض على الجمعية العامة للشركة تقرير مراقب الحسابات عن الميزانية المعدلة للشركة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ومع العلم بأن التقرير معروض يعتبر مقروء بالكامل والتعقيب وسوف تقوم الأستاذة المحاسب/ منال مجدى مرزوق – مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات بعرض التقرير .

ثم تحدثت الأستاذة المحاسب/ منال مجدى مرزوق – مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات قائلة : ' بسم الله الرحمن الرحيم '

الملحوظة :

- ظهر رصيد حساب أصول غير ملموسة في ٣٠/٦/ ٢٠٢٠ بمبلغ نحو ٣١,٥٦٨ مليون جنية منها نحو ٣١,٢٦٤ مليون جنيه المتبقي من فوائد القرض الممنوح لأعمال التطوير (عن الفترة من نوفمبر ٢٠١٥ حتى أكتوبر ٢٠١٦) والذي تم افتتاحه في أكتوبر ٢٠١٥ والتي يتم استهلاكها على خمس سنوات وفقاً لقرار الجمعية العامة للشركة في سبتمبر ٢٠١٨ وبالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة ومعيار رقم (١٤) الإقتراض فقرة (٢٤) التوقف عن الرسملة.

يتعين الإلتزام بأحكام المعايير المحاسبية وتحميل المبلغ السابق على حساب أرباح وخسائر مرحلة.

رد الشركة:

- الشركة إلتزمت بتطبيق المعيار المحاسبى رقم (١٤) – الفقرة ١٢ عند رسملته نحو ١١٠,٧٤٢ مليون جنيه عن قيمة فوائد القرض المرسملة تطبيقاً للمعيار المحاسبى والذى يتضمن أن تكلفة الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الإقتراض التى كان يمكن تجنبها إذا لم يتم الإنفاق على هذا الأصل. وكذلك الفقرة ٩ والذى يتضمن إتضاف تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل إلى تكلفة الأصل عندما يكون من المرجح ان يتسبب فى خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بدرجة يعتمد عليها. والفندق لم تكتمل اصوله الجوهرية عند افتتاحه فى اكتوبر ٢٠١٥ وان الكازينو يمثل نشاط جوهرى للشركة يساهم فى تحقيق عوائد تصل إلى ٤٠% بصورة مباشرة أو غير مباشرة وقد تم إستهلاك المبلغ ولم يتبقى منه سوى نحو ٣١,٢ مليون جنيه.

إدارة قطاع الأعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

شركة مصر للفنادق
ش.ت.م.م

التعقيب:

- مازالت الملاحظة قائمة حيث ان المعيار رقم ١٤ فقرة (٢٤) والتى تنص على " عندما تقوم المنشأة بإنشاء اجزاء من الاصل المؤهل ويكون من الممكن استخدام كل جزء من هذة الأجزاء أثناء إستمرار عملية إنشاء باقى الاجزاء الاخرى فيتعين التوقف عن رسملة تكاليف الإقتراض عن الاجزاء المنتهية طالما تم الانتهاء من كل الانشطة الجوهرية اللازمة لاعداد هذة الاجزاء للإستخدام فى الاغراض المحددة او بيعها " وقد تم الإنتهاء من كافة الانشطة الجوهرية للفندق وتم إفتتاحة وتشغيلة فى أكتوبر ٢٠١٥ وتحقق عائد من تلك التشغيل، علما بأن كازينو الالعاب يمثل كيان مستقل عن الفندق ويمكن تشغيل الفندق بدونه .

الملحوظة :

- قام مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ بتكليف شركة مصر للفنادق بإعادة التفاوض مع شركة جينتنج تتحمل ضريبة القيمة المضافة مناصفة عن حصة شركة مصر للفنادق فى إيرادات كازينو الالعاب والتعويضات والغرامات وفوائد التأخير من شهر ٢٠١٦/١١ حتى شهر ٢٠٢٠/٣ ، مع عدم المساس بحصة شركة مصر للفنادق والمحددة فى العقد بنسبة ٢٥% من إجمالى الإيرادات وعلى أن يتم إستمرار نفس المعاملة لإحتساب ضريبة القيمة المضافة حتى نهاية العقد.

الامر الذى نرى معه أن الموافقة على تحمل شركة مصر للفنادق لنصف قيمة ضريبة القيمة المضافة بعد إلزام عليها وإعتراف منها بوجوب تحملها لتلك الضريبة مما يعد إهدار لحق الشركة طرف الغير بالمخالفة للمادة العاشرة من العقد المبرم فى ديسمبر ٢٠٠٩ بين شركتى:

مصر للفنادق وجينتنج والتى تتعهد فية شركة جينتنج بالوفاء بالإلتزامات التالية:

" تخضع جينتنج فى جميع الأوقات للوائح والقوانين والقرارات وتعديلاتها المطبقة فى مصر والمتعلقة بالانشطة المتفق عليها ، كما تسدد جينتنج أى ضريبة أو غيرها من الإلتزامات المالية الناتجة عن تلك الانشطة ولا تعتبر مصر للفنادق مسؤلة بأى حال من الأحوال عن أى خرق للوائح والقوانين والقرارات من قبل جينتنج كما أنها غير مسؤلة عن فشل جينتنج فى سداد الضرائب أو غيرها من الإلتزامات المالية.

وهذا ما استندت إلية شركة مصر للفنادق فى إجراءات دعوى التحكيم ضد شركة جينتنج مما يجعل تحمل شركة مصر للفنادق لنصف قيمة الضريبة غير جائز من الناحية القانونية علما بانة قام الممثل القانونى لشركة جينتنج بصفته بإقامة طعن رقم ٦٤١٠٢ لسنة ٧٤ قضائية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٤ أمام محكمة القضاء الادارى ضد شركة مصر للفنادق وأخرين مطالبا ببراءة ذمة شركة جينتنج من دين ضريبة القيمة المضافة المقررة فيما يتعلق بعقد الالتزام والاستغلال لكازينو العاب فندق النيل ريتزكارلتون وذلك عن الفترة من ٢٠١٦/٩/٨ وحتى تاريخ هذة الدعوى وكذلك ما يستجد من ضريبة يتم إقرارها ، ولم يتم تضمين ذلك الامر فى بنود الاتفاق الودى المعروض.

فى حين قامت شركة مصر للفنادق بتأجيل إجراءات التحكيم ضد شركة جينتنج كازينوس ليمتد والتى سددت عنها نحو ٣٠٨ ألف جنية قيمة الدفعة الاولى من أتعاب التحكيم لكلا من (شركة رزقانة وشركاة للمحاماة والإستشارات القانونية ومكتب عبد اللطيف بيبرس المحامى بالنقض والدستورية العليا ، كما تضمن الاتفاق الودى تخفيض الحد الأدنى من الضمان بنسبة ٥٠% من قيمته الحالية والبالغة ٣,٦٧٥ مليون دولار أمريكي ويتم تثبيته حتى نهاية مدة العقد فى ٢٠٢٦ والذي كان يزيد بنسبة ٧% سنويا وفقا للعقد.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م
HOTAC

الامر الذى يستوجب إعادة النظر فى بنود التسوية الودية المعروضة وتضمينها كافة البنود القانونية التى تحافظ على حقوق شركة مصر للفنادق طرف الغير مع مراعاة ما ورد بالمادة العاشرة من العقد المبرم مع شركة جينتنج فى هذا الشأن .

رد الشركة:

- وزارة المالية تحصل على ٥٠% من العوائد الإجمالية للكازينو ورغم ذلك لم تكتفى وقامت بفرض ضريبة مستحدثة على نشاط الكازينو والذى لم يكن خاضعاً لقانون ضريبة المبيعات وقت التعاقد ومما أثر على إقتصاديات الشركة المديرة وأدى إلى إغلاق الكازينو ، ومما أدى إلى رفع دعوى قضائية من شركة الإدارة على وزارة المالية بشأن أحقيتها فى فرض الضريبة
- تحرص شركة مصرللفنادق دائماً بصفتها إحدى الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام إلى الحصول على كافة مستحقاتها التعاقدية مع الغير.
- توصلت شركة مصرللفنادق من خلال إعادة التفاوض مع شركة جينتنج إلى الموافقة على البديل المطروح من قبل مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ ،
- والموافق عليه من الجمعية العمومية الغير عادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ لتحمل ضريبة القيمة المضافة مناصفة عن حصة شركة مصر للفنادق فى إيرادات كازينو الألعاب والتعويضات والغرامات مع عدم المساس بحصة شركة مصر للفنادق والبالغة ٢٥% وإستمرار سريان ذلك بعد إفتتاح الكازينو مرة أخرى وحتى نهاية التعاقد فى عام ٢٠٢٦
- تم توقيع التعاقد مع شركة جينتنج بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٤ وتم الحصول على شيك من شركة جينتنج بقيمة الدفعة المقدمة . قامت الشركة قبل التوقيع على إتفاقية التسوية النهائية بمراعاة عدم وجود أى تأثير للدعوى المقامة من شركة جينتنج على التسوية الودية ومستحقات شركة مصر للفنادق وفقاً للتسوية وملحقاتها وذلك كما هو مدون بالبند ٥ من إتفاقية التسوية النهائية المؤرخ فى ٢٠٢٠/١٠/١٤.
- مع الإحاطة أنه نتيجة لإحالة الشركة للتهرب الضريبى من مصلحة الضرائب والإحالة للنيابة العامة فقد قات الشركة بسداد الضريبة الأصلية والتعويضات والغرامات منعاً لعقوبات التهرب الضريبى ، وتم التفاوض مع شركة جينتنج بإيجاد حلول لذلك الأمر ولعدم إستجابة شركة جينتنج للتفاوض لجأت الشركة للبدء فى إجراءات التحكيم وبمجرد البدء فى الإجراءات طلبت شركة جينتنج التفاوض لإيجاد تسوية ودية وقد إنتهت المفاوضات الودية مع شركة جينتنج بمعرفة اللجنة المشكلة لذلك الغرض من شركة مصر للفنادق وبتواجد المستشارين الضريبى والقانونى بإختيار بديل للتسوية الودية وتم العرض على مجلس إدارة شركة مصر للفنادق على التسوية الودية المقترحة ووافق مجلس الإدارة بجلسته رقم (٨) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٨ على التسوية الودية حيث يتم تحمل شركة جينتنج بالضريبة الأصلية والتعويضات والغرامات وفوائد التأخير من عام ٢٠١٦ حتى مارس ٢٠٢٠ وعلى أن يتم تخفيض حصة شركة مصرللفنادق من الإيرادات الإجمالية للكازينو بعد فتح الكازينو مرة أخرى بنسبة ٥% لتصبح ٢٠% بدلاً من ٢٥% وذلك أخذاً بمبدأ التحوط فى الأرقام المستقبلية للكازينو بعد الفتح مرة أخرى .

- تم عرض التسوية الودية على مجلس إدارة الشركة القابضة وقد إنتهى قرارها بعد المناقشات والدراسات بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ بتكليف شركة مصر للفنادق بإعادة التفاوض مع شركة جينتنج لتحمل ضريبة القيمة المضافة مناصفة عن حصة شركة مصر للفنادق في إيرادات كازينو الألعاب والتعويضات والغرامات مع عدم المساس بحصة شركة مصر للفنادق والبالغة ٢٥% وإستمرار سريان ذلك بعد إفتتاح الكازينو مرة أخرى وحتى نهاية العقد في عام ٢٠٢٦ وذلك إستناداً إلى أن إيرادات الكازينو بعد إنتهاء إزمة كوفيد – ١٩ وعودة حركة السياحة لحالتها الطبيعة سوف تعوض مناصفة شركة مصر للفنادق في ضريبة القيمة المضافة والتعويضات والغرامات ولا يوجد تعارض مع البديل المطروح من جانب شركة مصرللفنادق والذى كان متحوطاً في الأرقام المستقبلية لعوائد الكازينو بينما البديل الموافق عليه كان اكثر تفاؤلاً . وقد وافقت الجمعية العمومية الغير عادية للشركة والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ على قرار مجلس إدارة الشركة القابضة .
- وأوضحت الجمعية العمومية الغير عادية في قرارها إلى الإستناد إلى ما نص عليه القانون المدنى مادة (١٤٧ – ١) العقد شريعة المتعاقدين . فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا بإتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقررها القانون. (٢) ومع ذلك إذا طرأت حوادث إستثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدى وأن لم يصبح مستحيلاً ، صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحه ، جاز للقاضى تبعاً لظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقود ويقع باطلاً كل إتفاق على خلاف ذلك. وهو ما ينطبق عليه ضريبة القيمة المضافة حيث أن نشاط الكازينو لم يكن ضمن البنود الخاضعة لضريبة المبيعات والدولة تحصل على ٥٠% من الإيرادات الإجمالية ، ويتم تعديل العقود بما يحقيق التوازن التعاقدى ويحافظ على تواجد الإستثمار الأجنبى وعدم هروبه وذلك إستناداً للأسباب الآتية :
- يحقق الكازينو متوسط إيرادات سنوية لمصر للفنادق منذ افتتاح الكازينو في نوفمبر ٢٠١٦ وحتى مارس ٢٠٢٠ تقارب نحو ١٩٠ مليون جنيه و عن المعادل نحو ١١ مليون دولار أمريكي الذى يمثل نصيب الشركة من إجمالي إيرادات الألعاب.
- بالإضافة إلى ما يحققه الكازينو من زيادة لإيرادات فندق النيل ريتزكارلتون و التي تمثل متوسط نحو ٨% من إجمالي إيرادات الفندق منذ افتتاح الكازينو في نوفمبر ٢٠١٦ و حتى مارس ٢٠٢٠. و قد ارتبطت الزيادة في إيرادات الفندق ارتباطا طردياً منذ افتتاح الكازينو.
- يحتل الكازينو المرتبة الأولى في السوق المحلي في نشاط الكازينوهات بالقاهرة و الذي يمثل متوسط نسبة ١٩% من إجمالي إيرادات الكازينوهات وقد حققت إيراداته السنوية ما يقرب من ضعف المحقق من إجمالي الإيرادات السنوية لأشهر الكازينوهات الموجودة بالقاهرة . فعلى سبيل المثال و ليس الحصر، "سيزرز القاهرة" الكائن بفندق الفور سيزونز بلازا و "عمر الخيام" الكائن بفندق ماريوت القاهرة.تكلفت شركة جينتنج من حسابها الخاص تجهيز مقر الكازينو من تجهيزات داخلية وماكينات لعب القمار والتي تقدر الانفاق الاستثماري لها بما لا يقل عن ١٠ مليون دولار و ذلك لبدء التشغيل ، مما يصعب على الطرفين إنهاء العقد في الوقت الحالي.

- ومن الجدير بالذكر الظروف الاستثنائية من جائحة كوفيد -١٩ وما ترتب عليها من تدني معدلات الاشغال بدرجة غير مسبوقة وغلق الكازينو وما نتج عنه من آثار سلبية بتحقيق خسائر شهرية اثرت سلبياً على نتائج اعمال الشركة وتدفقاتها النقدية وحاجة الشركة العاجلة إلى إعادة افتتاح الكازينو وذلك نظراً لالتزامات الشركة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية وتتمثل أهمها في سداد القرض واعباؤه بمتوسط شهري يبلغ نحو ١٦ مليون جنيه بالإضافة إلى تطوير فندق دهب والذي يتطلب من الشركة خلال الفترة المقبلة ما يقرب من نحو ٣٠ مليون جنيه شهرياً بخلاف الالتزامات التشغيلية الشهرية للشركة وقد لجأت الشركة في الوقت الحالي إلى تسهيل إئتماني متوسط الأجل لتغطية المرتبات وأجور العاملين بالشركة .
- أن رسوم وأعباء التحكيم تقدر بنحو ٢,٦ مليون جنيه والتي ستتحملها الشركة في حالة الاستمرار في إجراءات التحكيم.

التعقيب :

- تم غلق كازينو الالعاب بفندق النيل ريتزكارلتون بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٠ وعدم تشغيلة بقرار من وزارة السياحة نظرا لتفشى جائحة كوفيد – ١٩ وتوقف حركة الطيران الدولى وليس كما جاء برد الشركة ان غلق الكازينو كان بسبب فرض وزارة المالية لضريبة القيمة المضافة على إيرادات تشغيل الكازينو (والتى حلت محل ضريبة المبيعات) .
- قامت الشركة بالتوقيع على التسوية الودية مع شركة جينتنج لضريبة القيمة المضافة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٤ والتى تبين بشأنها مايلى :
- نتيجة لإعادة التفاوض مع شركة جينتنج والتى أوصت به الجمعية العامة الغير عادية للشركة فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ والتى قررت تحمل ضريبة القيمة المضافة مناصفة بين شركتى مصر للفنادق وجينتنج سوف تحصل شركة مصر للفنادق من شركة جينتنج على نصف قيمة ضريبة القيمة المضافة الاصلية بمبلغ نحو ٢,٠٥٦ مليون دولار ، ونصف قيمة التعويضات والغرامات بمبلغ نحو ٩٩٧ ألف دولار وذلك خلال أربعة سنوات تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاق فى ٢٠٢٠/١٠/١٤ وتنتهى فى أكتوبر ٢٠٢٣ (علما بأنه كان من الممكن حصول شركة مصر للفنادق على إجمالى قيمة المبالغ المسددة لمصلحة الضرائب عن شركة جينتنج لضريبة القيمة المضافة فى حال استمرارها فى إجراءات التحكيم والتى كانت قد بدأتها بالفعل والتى قدرت رسوم وأعباء التحكيم بنحو ٢,٦ مليون جنية وفقا لما ورد برد الشركة ، وفى وقت أقل من ٤ سنوات المشار اليها) .
- ،، فضلا عن تضمين المادة الخامسة من الاتفاق (٥-٢ ، ٥-٣) إقرار وتعهد من شركة مصر للفنادق بأنة يحق للشركة جينتنج إسترداد أى مبالغ تم سدادها أو سوف يتم سدادها لشركة مصر للفنادق تنتج من أى مكاسب مالية تتحقق من الدعوى المقامة فى مجلس الدولة (الطعن رقم ٦٤١٠٢ لسنة ٧٤ قضائية) من شركة جينتنج ضد وزارة المالية وآخرين أو أى طعن تم تقديمة من قبل جينتنج .
- على الرغم من تحمل شركة مصر للفنادق نصف قيمة ضريبة القيمة المضافة والتعويضات والغرامات بالمخالفة للعقد المبرم مع شركة جينتنج فى ديسمبر ٢٠٠٩ المادة العاشرة والتى نصت على :
- " تخضع جينتنج فى جميع الأوقات للوائح والقوانين والقرارات وتعديلاتها المطبقة فى مصر والمتعلقة بالانشطة المتفق عليها ، كما تسدد جينتنج أى ضريبة أو غيرها من الإلتزامات المالية الناتجة عن تلك الانشطة ولا تعتبر مصر للفنادق مسولة بأى حال من الأحوال عن أى خرق للوائح والقوانين والقرارات من قبل جينتنج كما أنها غير مسولة عن فشل جينتنج فى سداد الضرائب أو غيرها من الإلتزامات المالية.

- حيث استندت الجمعية العامة الغير عادية الى ما نص عليه القانون المدنى مادة (١٤٧-١) العقد شريعة المتعاقدين ولا يجوز نقضة ولا تعديلة إلا بإتفاق الطرفين .....و بما يحقق التوازن التعاقدى ويحقق مصلحة الطرفين وهو ما لم يتحقق لشركة مصر للفنادق من هذا الاتفاق المبرم ، كما تضمن الاتفاق الجديد إعفاء شركة جينتنج من حد الضمان السنوى عن عام ٢٠٢٠ نظرا للظروف الاستثنائية العالمية وتخفيض حد الضمان السنوى الحالى بنسبة ٥٠% ليصبح نحو ١.٨٣٧ مليون دولار إعتبارا من بداية عام ٢٠٢١ وتثبيتة حتى نهاية التعاقد فى ٢٠٢٦ فضلا عن انه خلال عام ٢٠٢١ و فى حال إنخفاض نسبة إشغال الفندق لاقل من ٥٠% فى أى شهر من الشهور تعفى جينتج من سداد حد الضمان لهذا الشهر ويعدل مبلغ الضمان السنوى تباعا وفقا للشهور المعفاه حيث إستندت الشركة لما ورد بالعقد - المادة الثالثة بند رقم ١٣ والتى نصت على :
- إذا حدث وأن تم غلق الفندق فترة اطول من شهر ستقف دفع رسوم ضمان الحد الادنى للاستغلال لهذا الشهر وحتى إنتهاء فترة الغلق ، وإذا عمل الفندق بمعدل إشغال اقل من ٥٠% فى أى فترة ٣ أشهر متتالية فإن كلا الطرفين سيتناقش ويحسن نية لتعديل مناسب لرسوم الحد الادنى للضمان .
- كما استغلت شركة جينتنج هذا الاتفاق لمشاركة شركة مصر للفنادق لها فى سداد أى التزامات أو ضرائب بالزيادة تتعلق بتشغيل الكازينو ، قد تنتج عن (قانون أو تعديل قانون أو قرار وزارى أو لائحة تنفيذية ، أو بروتوكول ضرائب) ، تصدر من السلطات المصرية .
- هذا فضلا عن النظرة التفاؤلية لمجلس إدارة الشركة القابضة لعودة حركة السياحة لحالتها الطبيعية عند التفاوض لاتمام هذا الاتفاق و هو أمر غير معلوم نسبة تحقيقة خاصة فى ظل الموجة الثانية لجائحة كوفيد-١٩ وكذا تحقيق خسائر تشغيل للفندق فى الربع الاول من العام المالى الجديد.
- الامر الذى نرى معة أن ملاحظتنا مازالت قائمة حيث ان هذا الاتفاق لم يحقق التوازن التعاقدى لشركة مصر للفنادق فى معظم جوانبة المالية والقانونية بل إنتقص من حقوق الشركة حيث لم تلتزم شركة جنتنج ببنود العقد الا فيما يحقق تقليل خسائرها وتحميلها لشركة مصر للفنادق .

الملحوظة:

- تضمن رصيد حساب العملاء (فندق النيل ريتز كارلتون) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٤،٦٣٩ ألف جنية قيمة نصيب شركة مصر للفنادق في حصة أرباح الفندق عن شهر مارس ٢٠٢٠ بعدخصم مخصص الاحلال والتجديد الخاص بالفترة ولم تقم الشركة بتحصيله من الفندق حتى تاريخ الفحص في أغسطس ٢٠٢٠وذلك بالمخالفة للمادة (IV- ٤/١) من عقد إدارة الفندق والتى نصت على في غضون ١٠ أيام بعد إنتهاء كل فترة محاسبية يقوم المشغل بتقديم ملخص الارباح والخسائر الى المالك عن الفترة المحاسبية السابقة .....
- يتعين سرعة تحصيل المبلغ حفاظا على حقوق الشركة والإفادة

وزارة قطاع الاعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

شركة مصر للفنادق
ش.ت.م.م

رد الشركة:

- نظراً للظروف التي تمر بها البلاد حالياً بسبب جائحة كورونا والتي أثرت سلبياً على نتائج تشغيل فندق النيل ريتزكارلتون وحاجة الفندق للدعم المالي لمواجهة أعباء التشغيل ، لم يقوم الفندق بسداد حصة الشركة في أرباح شهر مارس ٢٠٢٠ لحاجته إلى الأموال اللازمة لمواجهة الأعباء والتزامات الفندق المالية وقد حققت الشهور التالية من إبريل وحتى يونيه ٢٠٢٠ خسائر ومما أدى لإظهار رصيد حساب العملاء- فندق النيل ريتز كارلتون (دائن) شاذ في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وتم المصادقة عليه مع الفندق ، ومما يعني أن الفندق يحتاج من الشركة تمويل تلك الخسائر. وبالتالي فإن رصيد حساب عملاء فندق النيل ريتز والظاهر بالميزانية ضمن الإلتزامات المتداولة والبالغ نحو ٢٠,٧٦٣ مليون جنيه يمثل محصلة أرباح شهر مارس والبالغة نحو ٢٤,٦٣٩ ألف جنيه وخسائر الفترة من إبريل وحتى يونيه ٢٠٢٠ والبالغة نحو ٢٠,٧٨٨ مليون جنيه .
- وبمجرد عودة التشغيل لطبيعته وفور تحسن الأحوال وتحقيق التشغيل لأرباح سيعود الفندق لسداد حصة المالك بانتظام طبقاً للتعاقد.

التعقيب:

- مازالت الملاحظة قائمة حيث ان الشركة في حاجة ماسة للسيولة النقدية لتتمكن من مواجهة التزامتها من سداد أقساط القرض وسداد مستحقات المقاولين لاستكمال تطوير فندق دهب فضلا عن التزامات اجور العاملين بالشركة ... الامر الذى يتعين معه سرعة تحصيل أرباح شهر مارس من الفندق والالتزام ببنود التعاقد في هذا الشأن .

الملحوظة:

- ما زالت الشركة لم تقم باسترداد مبلغ نحو ٣٥٩ ألف جنية قيمة مكافأة تمثيل عدد (٣) أعضاء لها بمجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية عن توزيع الأرباح في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمنصرفة لهم بالمخالفة للقانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافأة ممثلي الحكومة و الأشخاص الإعتبارية العامة و البنوك و شركات الإستثمار و غيرها من الشركات و الهيئات و قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ المادة الثالثة و كذا فتوي مجلس الدولة (قسمي الفتوي و التشريع) بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٩ و التي أفادت " بعدم جواز صرف مكافأة ممثلي شركة مصر للفنادق بمجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية فيما يجاوز مكافأة العضوية و بدلات حضور الجلسات المقررة في الشركات التي تباشر فيها مهمة التمثيل ، و قد إنتهت إلي وجوب إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق لممثلي شركة مصر للفنادق في شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية".

وكذا بالمخالفة للمادة رقم (٢٢) من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي أوضحت أن مكافأة العضوية لمجلس الإدارة هي مكافأة شهرية أما مكافأة توزيع الأرباح هي مكافأة سنوية، ولا يجوز إعتبار مكافأة العضوية هي نفسها مكافأة توزيع الارباح السنوية، ومازالت شركة مصر للفنادق لم تسترد المكافأة المنصرفة بدون وجه حق سواء المنصرف في ٢٠١٩/٩/١٨وما سبق صرفه خلال الفترة من ٢٠٠٩/٤/١حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

وقد جاء رد الشركة بتقاريرنا السابقة بأنه تم الصرف وفقا للمادة الثالثة من قرار وزير قطاع الأعمال رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ ووفقا للحدود المقررة بتلك المادة " ونود الاشارة الى أن هذا القرار رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ مخالفا لفتوى مجلس الدولة وقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ والمادة رقم ٢٢ من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وقرار مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ ".

يتعين الإلتزام بأحكام القوانين السابق الإشارة إليها وكذا فتوى مجلس الدولة في هذا الشأن ووجوب إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق.

رد الشركة:

- تلتزم الشركة بتطبيق قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط صرف مكافآت ممثلى شركات قطاع الأعمال العام فى عضوية مجلس إدارات الشركات المشتركة وذلك بعد الإطلاع على نصوص القرارات السابقة حيث أوضح بالمادة الثانية بأنه تلتزم شركات قطاع الأعمال العام القابضة أو التابعة بإخطار الشركات المشتركة التى تساهم فيها البنوك وكافة أنواع الشركات والمنشآت العاملة فى الداخل والخارج بأن تؤدى للشركة مالكة المساهمة بدلات الحضور ومكافأة عضوية مجلس الإدارة لممثليها فى مجلس الإدارة "مكافأة مجلس الإدارة فى الأرباح " بالإضافة لجميع المبالغ الأخرى أياً كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التى تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التى تستحق لممثلى هذه الشركات مقابل تمثيلها بأية صورة فى مجالس الإدارة ، وقد نصت المادة الثالثة من قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ بأن تكون مكافأة عضوية مجلس الإدارة فى الأرباح وبدلات الحضور المقرر لعضو مجلس الإدارة بالشركة المشتركة بما لا يجاوز الحدود المقررة بالمادة الثالثة.
- ونوه أن ما تقوم شركة أبو ظبى بصرفه لممثلى شركة مصر للفنادق تتمثل فى بدل الحضور المقرر شهرى فقط وقدره ٣ آلاف جنيه وأن مكافأة العضوية لممثلى شركة مصر للفنادق فى مجلس إدارة شركة أبو ظبى تعنى مكافأة مجلس الإدارة فى الأرباح تؤدى للشركة بعد إقرار حساب التوزيع بالجمعية العمومية السنوية للشركة وقد تم العرض على مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٥ لصرف مكافأة لممثلى شركة مصر للفنادق فى مجلس إدارة شركة أبو ظبى وطبقاً للضوابط الصادرة من وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ وتحميلاً على إستخدمات الشركة وكذا قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ وقد قامت الشركة بالصرف بعد مراجعة تطبيق القواعد المنظمة مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق والشركات الشقيقة ذات نفس المعاملة.
- وبالتالى فإن ما قامت الشركة بتطبيقة من صرف لممثل الشركة جاء طبقاً لضوابط صرف مكافآت ممثلى شركات قطاع الأعمال العام ولا يخالف نصوص القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ وكذا فتوى مجلس الدولة (قسمى الفتوى والتشريع) الصادرة فى ٢٠١٩/٥/١٩ وطبقاً لما ورد بقرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ والقرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ المنظمين لذلك.

وزارة قطاع الأعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

شركة مصر للفنادق
ش.ت.م.م

التعقيب:

- مازالت الملاحظة قائمة لحين استرداد المبالغ المنصرفة بدون وجة حق بالمخالفة لفتوى مجلس الدولة والقوانين والقرارات المشار اليها في هذا الشأن ، حيث أن القرار رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ وكذا القرار رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ والتى استندت اليهما الشركة في التصرف مخالفان لفتوى مجلس الدولة والقوانين والقرارات المشار اليها ، كما ان مكافأة مجلس الادارة عن ارباح شركة ابوظبي هي جزء ناتج من استثمارات شركة مصر للفنادق بها ومالم يكن ليتحقق الا بتلك المساهمة وأن ممثلي شركة مصر للفنادق بمجلس ادارة شركة ابو ظبي هو من واجبات الوظيفه المكلفين بها لمتابعة استثمارات الشركة بالشركات المشتركة ويتقاضون عن تلك التمثيل بدل حضور للجلسات ومكافأة عضوية.

الملحوظة:

- تضمنت قائمة التوزيع المعدل المقترح في ٢٠٢٠/٦/٣٠نسبة (٠,٥ %) بما يعادل نحو ٢٨٧ ألف جنيه حصة اللجنة الرياضية و ذلك بالمخالفة لأحكام قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ الخاص بأحكام قانون الرياضة المادة رقم (٥١) وكذا بالمخالفة لفتوي مجلس الدولة بتاريخ يونيو ٢٠١٨ و التي إنتهت إلي عدم قانونية خصم نسبة (٠,٥ %) من صافي أرباح الشركة لحساب اللجنة الرياضية ، و كذا رأي الإدارة المركزية للشئون القانونية بالجهاز المركزي للمحاسبات بكتابها رقم ١١٦ بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٢.

يتعين إستبعاد حصة النشاط الرياضي من قائمة التوزيع المقترح.

رد الشركة:

- بالنسبة لحصة النشاط الرياضى تم إشهار اللجنة الرياضية للعاملين بشركة مصر للفنادق تحت رقم (٢٢١) بتاريخ ١٩٨٤/٨/١١ ومنذ ذلك الحين يتم ادراج ٠,٥% حصة للجنة الرياضية باستثناء سنوات غلق فندق النيل ريتز كارلتون (هيلتون سابقا) للتطوير وعدم تحقيق الشركة ارباح و بالتالي عدم وجود ٠,٥ % حصة للجنة الرياضية.
- كما أن المادة المذكورة لم تخالف القانون او طالبت باستبعاد حصة النشاط الرياضي من قائمة التوزيع حيث نصت المادة (٥١) من القانون (٧١) لسنة ٢٠١٧ على الاتي :

((تقوم الشركة او المصنع بانشاء النادي الرياضي التابع لها وفقا لامكاناتها المالية على ان يزوده بالمباني والمنشات والمرافق اللازمة لرعاية العاملين رياضيا ويضم النادي في عضويته جميع العاملين بالشركة او المصنع والمحالين الى التقاعد لبلوغ السن القانونية و تخصم منهم قيمة الاشتراكات المقررة على ان تخصص الشركة او المصنع نسبة (٠,٥%) نصف في المائة على الاقل من صافي الارباح السنوية لميزانية النادي التابع له .

ويحدد النظام الاساسي للنادي اغراضه واختصاصاته وطريقة ادارته و تشكيل مجلس ادارته ومصادر تمويله وطرق الرقابة عليه ورسوم الاشتراك وغير ذلك من الاجراءات التنظيمية بموافقة الجمعية العمومية للنادي .

وللشركة او المصنع إنشاء لجنة رياضية حال تعذر انشاء النادي و يصدر بالنظام الاساسي لها قرار من الوزير المختص .

ويجوز للنادي او اللجنة ان يضم الى عضويته اعضاء من غير العاملين بالشركة او المصنع طبقا للنظام الاساسي))

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

- ومما سبق يتضح ان القانون لم يجتزأ او ينفي حصة النشاط الرياضي للجان الرياضية والذي هو واضح من نص المادة صراحة وحيث ان اللجنة الرياضية للعاملين بشركة مصر للفنادق تم اشهارها تحت رقم (٢٢١) بتاريخ ١٩٨٤/٨/١١ وقد تم توفيق اوضاعها وفقا لقانون الرياضة الجديد رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ ووفقا لنص النظام الاساسي للجان الرياضية التابعة للشركات والمصانع و الوزارات و المصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة و اجهزة الدولة و سلطاتها بذات القانون المذكور رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ والذى نص ايضا في المادة (١) من الباب الاول بان تعريف اللجنة وفقا لهذا القانون هي اللجنة الرياضية التي تنشأ حال تعذر انشاء النادى الرياضي بالشركة او المصنع او الوزارة او المصلحة الحكومية او احدى وحدات الادارة المحلية او الهيئة العامة او اي من اجهزة الدولة او سلطاتها .
- هذا فضلاً أن اللجنة الرياضية كان لديها نادى رياضي وإجتماعي قائم وخاص باللجنة الرياضية للعاملين بشركة مصر للفنادق بمبنى الكونتننتال ٢ شارع ٢٦ يوليو إلا أنه قد صدر بشأنه قرار هدم وإزالة بالإضافة إلى أن اللجنة تمارس باقى النشاطات الرياضية المختلفة بإيجار ملاعب نادى النيل الرياضي بالقاهرة للوفاء بأنشطة أعضائها .
- كما تم مخاطبة وزارة الشباب والرياضة وهى الجهة المنوط لها تفسير أى مادة في القانون رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ وتم الإفادة بخطاب رسمي من الشئون القانونية بوزارة الشباب والرياضة يفيد بأحقية اللجنة الرياضة للعاملين بشركة مصر للفنادق في المطالبة بحصة النصف في المائة طالما أن الشركة تحقق أرباح وطبقاً للقانون رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧.

التعقيب:

- ما زالت الملاحظة قائمة ، حيث صدر قرار وزير الشباب والرياضة رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بجريدة الوقائع المصرية في ٣١ اكتوبر ٢٠١٩ بشأن إعتماد اللائحة المالية للجان الرياضية التابعة للشركات و..... وأجهزة الدولة وسلطاتها ، وبعد الاطلاع على قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ ، (فقد حدد الباب الثالث – الايرادات والمصروفات) مادة رقم ١٨ من تلك اللائحة بنود الموارد المالية للجان الرياضية والتي لم تتضمنها خصم أى نسبة من صافى الأرباح السنوية المحققة بالشركة لحساب اللجنة الرياضية ، مما يحسم الجدل حول مفهوم اللجنة الرياضية ومصادر تمويلها ، الامر الذى يتعين معة ضرورة الالتزام بتطبيق فتوى مجلس الدولة وقانون الشباب والرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ واللائحة المالية للجان الرياضية ورد خصم لنسبة ال ٥.% من صافى ارباح الشركة بقائمة التوزيع المقترح .

الملحوظة:

- بلغت إيرادات النشاط لشركة مصر للفنادق في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢٦٧,٥٥٧ مليون جنية وبإنخفاض عن العام المالي السابق المنتهى في ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٢٨٨,٩٥٣ مليون جنية وبنسبة قدرها ٥٨% ، منها مبلغ نحو ٢٠٢,٠١١ مليون جنية حصة الشركة في إيرادات فندق النيل ريتزكارلتون بما يعادل نحو ١٢,٥٦٩ مليون دولار فقط وبدون تحقيق حد الأولوية والبالغ نحو ٢٩ مليون دولار وفقا للعقد المبرم مع شركة إدارة الفندق ،، وقد تراجعت إيرادات الفندق نظرا للظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم من تفشي جائحة كوفيد-١٩ والذى كان له بالغ الأثر على النشاط السياحي والفندقي وتوقف حركة الطيران الدولي لتتراجع نسب إشغال فندق النيل ريتزكارلتون لتصبح ١% منذ بداية الأزمة وحتى يونيو ٢٠٢٠ بالإضافة لغلق كازينو الالعاب بالفندق إعتبارا من ٢٠٢٠/٣/٢٣ وحتى تاريخه، حيث بلغت خسائر تشغيل الفندق مبلغ نحو ٢٠,٧٨٦ مليون جنية عن الثلاثة أشهر (إبريل ومايو ويونيو ٢٠٢٠) ، كما استمرت الخسائر للعام المالي الجديد لتبلغ نحو ١٣,٤٢٧ مليون جنية عن شهري يونيو وأغسطس ٢٠٢٠ فقط .

رد الشركة:

- ملاحظة تقريرية

التعقيب:

- يكتفى بالرد

الملحوظة:

- لم تستكمل الشركة سجل الأصول الثابتة حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠، كما لم تواف بالشهادات السلبية الخاصة بعقر الشركة.

يتعين سرعة الإنتهاء من إستكمال السجلات لإمكانية إجراء المطابقة عند إجراء جرد أصول وممتلكات الشركة والتي تم تأجيله لحين انحسار جائحة كوفيد -١٩ وكذا الانتهاء من أعمال تطوير فندق سفير دهب إحكاماً للرقابة وموافاتنا بالشهادة السلبية المشار اليها.

رد الشركة:

- تم الإنتهاء من تسجيل نظام الباركود لفندق النيل ريتزكارلتون على برنامج الحاسب الآلى للأصول الثابتة وفور تحسن الأحوال سيتم إجراء الجرد بنظام الباركود للمطابقة مع الأصول أو نهاية العام المالى التالى أيهما أقرب.
- بالنسبة لفندق سفير دهب سيتم تسجيل الأصول الثابتة فى الوقت القادم بالتوازى مع مراحل التطوير الجارية وأسوة بما تم إتباعه بفندق النيل ريتزكارلتون وتم إرجاء الجرد الفعلى لفندق سفير دهب لحين الإنتهاء من التطوير وذلك طبقاً للتوارد بقرار لجنة الجرد لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- وردت للشركة الشهادة السلبية الخاصة بعقر الشركة بالدقى بعد إعداد تقرير الجهاز المركزى وجارى موافاة مراقبي الحسابات بصورة منها.

التعقيب:

- مازالت الملاحظة قائمة لحين استكمال سجلات الاصول الثابتة .

الملحوظة:

- مازالت حسابات الأصول الثابتة يتضمن ما يلي :-

١) نحو ١٧ ألف جنيه تمثل قيمة جزء من أرض الشركة بمدينة منوي متنازع عليها لاستردادها منذعام ١٩٧٩وحتى تاريخه مازال الأمر بالقضاء.

٢) نحو ٤٥١ ألف جنيه لعدد ثماني شاليهات (بمدينة دهب) أربعة منهم مشتراه منذ عام ١٩٩١ لم يتم تسجيلهم بالرغم من صدور قرارات صحة ونفاذ لهم والأربع شاليهات الأخرى مشتراه من شركة الرواد منذ عام ١٩٩٢صدر ضدهم أحكام برفض صحة ونفاذعقد البيع.

يتعين موافاتنا بأخر موقف لتلك الدعاوي وموقف الثمانية شاليهات من التسجيل.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

HOTAC

رد الشركة:

- مازالت الدعوى رقم (١٥٩٩١) لعام ٢٠١٠ عن أرض الشركة بمدينة ملوى المتنازع عليها متداولة أمام محكمة النقض.
- هناك أربع شاليهات صدر بشأنها أحكام صحة ونفاذ عقود شراؤها وجارى تسجيلها بالشهر العقارى والأربعة الأخرين صدر بشأنهم أحكام برفض الدعوى وتسجيل الأحكام متوقف على إصدار صور من تراخيص إقامة تلك الشاليهات من مجلس مدينة دهب وجارى إستخراج تلك المستندات.

التعقيب:-

- العمل على متابعة الدعوى المتداولة بالقضاء وسرعة استخراج المستندات اللازمة من مجلس مدينة دهب و استكمال اجراءات التسجيل .

الملحوظة:

- ظهر رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ نحو ٨٨،١١٢ مليون جنيه تتمثل في (٥١،٨٢٧ مليون جنيه تكوين إستثمارى ، ٣٦،٢٨٥ مليون جنيه إنفاق إستثمارى)، وقد تبين بشأنه ما يلى :-

١) بلغت مصروفات فندق دهب والمغلق للتطوير (خسائر) نحو ١٨،٤٢٦ مليون جنيه وذلك منذ تاريخ غلق الفندق للتطوير في ٢٠١٧/١٠/١٥ وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ منها مبلغ نحو ٦،٧٠٤ مليون جنية يخص العام المالي الحالى (عبارة عن أجور عمال ومصروفات أخري).

٢) التأخر في استكمال أعمال تطوير فندق سفير دهب والمتعاقد على تنفيذها مع المقاول العام بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٤ ، حيث بلغت نسبة التنفيذ الفعلية للمشروع من واقع المنفذ والمثمن بالموقع كأعمال نحو ٧٠% فقط من إجمالي الأعمال حتى تاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ تتمثل في : (٣٤ % أعمال منفذه فعليا ومدرجة بالمستخلصات ، ٣٦% تثمينات) وهى نسبة أقل من المستهدف تحقيقه بالنسبة لمدة المشروع الأصلية ، ومدد التنفيذ الإضافية للأعمال المستجدة (الأوامر التغييرية الاولى والثانية) حيث تم تحديث الجدول الزمنى اكثر من مرة ليكون أخر موعد للإنتهاء من تنفيذ أعمال التطوير في ٢٠٢١/١/٣١ ، علما بأن قرار الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٠/٤/٣٠ بتأجيل افتتاح الفندق لأوائل عام ٢٠٢١ وليس الإنتهاء من أعمال التطوير .

٣) بلغت التكلفة الإستثمارية للمشروع حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢٢٨،٠٦٩ مليون جنية والتي كان مقدر لها بالموازنة الإستثمارية للشركة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مبلغ نحو ٢١٠ مليون جنية منهامبلغ نحو ١٩٨،٥٦٩ مليون جنية تخص الأعمال الإنشائية للمقاول العام (سدد منهم ماقيمته نحو ٧٢ مليون جنية قيمة المستخلصات المقدمة من المقاول العام حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠) وبزيادة قدرها نحو ٧١ مليون جنية عن القيمة التعاقدية وبنسبة تجاوز بلغت نحو ٥٧% ، مما أدى الى زيادة التكلفة لأسعار بعض البنود والتي تجاوزت نسبة ال ٢٥% حيث بلغت تلك الزيادة مبلغ نحو ١٢،١١٨ مليون جنية ، كما ترتب على مد مدة تنفيذ أعمال التطوير تحميل شركة مصر للفنادق بأتعاب إضافية للمكتب الإستشارى ومدير المشروع (محرم باخوم) حيث تضمن العقد المبرم معه :أنه في حالة امتداد مدة التنفيذ عن ١٨ شهر يتم تحميل المتسبب في التأخير بقيمة الأتعاب الشهرية للمكتب الاستشاري والبالغة نحو ١٢٥ ألف جنية عن أعمال التنسيق والإشراف على التنفيذ وإدارة المشروع "هذا بخلاف خمسة آلاف جنية للزيارة الواحدة للمهندس عن أعمال الاشراف الدوري لمديري المكاتب ورؤساء الأقسام ، وقد وافق مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم ٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢١ فيما عدا أحد أعضاء المجلس على مد فترة خدمات الإستشارات الهندسية والإشراف على تنفيذ الأعمال وإدارة المشروع لمكتب (محرم باخوم) على أن تتحمل شركه مصر للفنادق الأتعاب .

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

HOTAC

يتعين تحديد الجهة المتسببة في التأخير ومبررات ذلك لإمكانية تحميلها بغرامات التأخير، والعمل على سرعة استكمال أعمال التطوير وإفتتاح الفندق حيث أن التأخير يكبد الشركة المزيد من الخسائر والأعباء الإضافية.

رد الشركة:-

- تم توقيع العقد مع المقاول العام وتم تسليم الموقع له بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٥.
- تم نهو جميع الإختبارات المطلوبة طبقاً للتعاقد وذلك للشبكات (صرف – تغذية بالمياه – حريق) بواسطة المركز القومي للبحوث وتم إصدار تقارير الحالة وتم الإنتهاء من التصميمات المطلوبة لها وتم إصدار أمر تغييري رقم (١).
- تم نهو جميع إختبارات شبكات الكهرباء والتكييف وتم إصدار أمر التغيير رقم (٢).
- بناء على إصدار أمر تغيير رقم (١) وأمر تغيير رقم (٢) مع ما يمثله ذلك من أعمال إضافية تستلزم مدة زمنية إضافية لتنفيذها بالإضافة إلى القرارات السيادية الخاصة بجائحة الكورونا التي مرت بها البلاد والتي أدت إلى صعوبة الإنتقال بين المحافظات وحظر التجوال مما أدى إلى ضرورة إضافة مدة إضافية لتنفيذ تلك الأعمال الإضافية وتجاوز الظروف التي مرت بها البلاد.
- يتبين مما سبق أن الأسباب التي أدت إلى زيادة مدة تنفيذ المشروع هي أسباب قاهرة لا دخل للمقاول العام بها ولا يمكن تحميله بغرامة تأخير ولا بأعباء المكتب الإستشاري حيث أنه طبقاً للتعاقد يتحمل المقاول قيمة أتعاب المكتب الإستشاري في حالة ما إذا تسبب المقاول في تأخير الأعمال.

التعقيب:-

- نلاحظ ان التاخر في الانتهاء من تنفيذ أعمال تطوير المشروع كانت للأعمال الاصلية ، حيث بلغت نسبة التنفيذ الفعلية للاعمال من واقع المنفذ والمشون بالموقع في ٢١ /٣ /٢٠١٩ نحو ٦% فقط في حين ان نسبة التنفيذ المستهدف تحقيقها في ذات الوقت كانت ٢٠% وذلك قبل أي اعمال تغيرية مستجدة وقبل أحداث جائحة كوفيد -١٩ الامر الذي يستلزم اتخاذ الاجراءات اللازمة لسرعة الانتهاء من استكمال اعمال التطوير للفندق والالتزام باخر جدول زمني ، لإمكانية افتتاح الفندق في بداية عام ٢٠٢١
- للحد من الخسائر التي تتحملها الشركة من اجور ومصروفات ..... وتكاليف أخرى مختلفه

الملحوظة:

- مازال رصيد الإتفاق الإستشاري في ٢٠٢٠/٦/٣٠ يتضمن نحو ٣٤٢ ألف جنيه بما يعادل ٢٠ألف دولار لشركة سفير إنترناشونال قيمة جزء من العقد الموقع بينهما في ٢٠١٥/٩/٢٠ مقابل تقديم شركة سفير لخدمات و استشارات ومعونات فنية لمراجعة التصميم المبدئي و النهائي لتطوير فندق دهب ريزورت بأتعاب بلغت نحو ٢٠٠ ألف دولار أمريكي خالصة الضرائب و قد رأي أحد أعضاء مجلس الإدارة بالشركة إعادة التفاوض مرة أخري بخصوص مبلغ ٢٠٠ ألف دولار، الأمر الذي أيدته رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة في اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ و حتي تاريخه لم يتم موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات في هذا الشأن رغم سابق توصياتنا بذلك بتقاريرنا السابقة ورد الشركة بأنه جاري التفاوض.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات لإستكمال التفاوض مع شركة سفير خاصة أن شركةسفير هي شركةإدارة وتشغيل فندق دهب وموافاتنا بما تم في هذا الشأن.

رد الشركة:-

- عقد الخدمات الإستشارية والمعونة الفنية مع شركة سفير ملزم ويتم التفاوض مع شركة سفير الدولية لمحاولة تخفيض الأتعاب الإستشارية الواردة بالعقد ٢٠٠ ألف دولار .وقد قامت الشركة بتأجيل سداد قيمة العقد بالكامل بالفعل ولم يتم سداد سوى دفعة بمبلغ ٢٠الف دولار بناء على قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٢ ومع تفويض رئيس مجلس الإدارة فى التفاوض مع شركة سفير الدولية نحو جدولة سداد باقى المبلغ ، ومما كان له الأثر الإيجابى على السيولة النقدية بالشركة.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة لحين إتمام إجراءات التفاوض .

الملحوظة:

- مازال مكتب الاستشاري إيهاف و المسئول عن إدارة عملية توريد الأثاث المتحرك بفندق النيل ريتز كارلتون لم يقدم لشركة مصر للفنادق نتيجة الدراسة بمدي أحقية المقاول (شركة بينوماروني) لأي حقوق من عدمه وفقاً للاتفاق المبرم بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٢ بين شركة مصر للفنادق و شركة بينوماروني و مكتب الاستشاري إيهاف و الذي ترتب عليه سداد الشركة لكافة مستحقات المقاول في فبراير ٢٠١٩ (نحو ٥٧٣ ألف جنية قيمة المستخلص الختامي ونحو ٢،٦١٩ مليون جنية رد لخطابي الضمان الإبتدائي و النهائي) وكذا إعفاءه من غرامات التأخير ، وذلك على ألا يحق له اللجوء للتحكيم و على أن يتم دراسة المطالبة المقدمة منه كتعويض بمعرفة الاستشاري .

يتعين سرعة موافاتنا برد الإستشاري بما يفيد عدم رجوع المقاول على الشركة للمطالبة بأي تعويضات في ظل صرف كافة مستحقاته وإعفائه من غرامات التأخير.

رد الشركة:-

- لم يرد للشركة حتى تاريخه من المكتب الإستشارى إيهاف بنتائج هذه الدراسة فى حال إستحقاق المقاول لأية حقوق من عدمه.
- وعند موافاتنا بالرد فسيتم فحصه ودراسته طبقاً للعقد وإتخاذ ما يلزم.
- وقد قامت شركة مصر للفنادق بصرف المستخلص الختامى وتهو جميع الإجراءات التعاقدية الخاصة بالعملية .

التعقيب:

- مازالت الملاحظة قائمة لحين موافاتنا برد المكتب الاستشارى إيهاف فى ظل صرف الشركة لكافة مستحقات المقاول وإنهاء جميع الاجراءات التعاقدية الخاصة بالعملية حفاظا على حقوق الشركة .

الملحوظة:

- بلغ رصيد حساب الإستثمارات طويلة الأجل في ٢٠٢٠/٦/٣٠نحو ١١،٩٨١ مليون جنيه بالصافي بعد خصم قيمة مخصص هبوط أسعار أوراق مالية المكون لها والبالغ نحو ٣،١٤٨ مليون جنيه، وقد تبين بشأنها ما يلي:

١) تدني العائد المحقق من بعض إستثمارات الشركة طويلة الأجل فضلا عن إنعدام تحقيق عائد للبعض الآخر حيث تبين تحقيق إيرادات إستثمار بنحو ٢٦ ألف جنية فقط عن إستثمارات الشركة في سندات حكومية بقيمه نحو ٧٤٥ ألف جنية، كما تضمنت الأستثمارات مساهمة الشركة في شركة مصر أسوان للسياحة والبالغة نحو ١،٩٣٠ مليون جنية والتي لم تحصل الشركة على أي عائد منها نظرا لتحقيقها خسائر لعدة سنوات متلاحقة بلغت نحو ٢١،٩٦١ مليون جنية كخسائر مرحلة ونحو ١،٤٥٨ مليون جنية خسائرها عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١.

فضلا عن مساهمة الشركة في شركة الشرق الاوسط (تحت التصفية) وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لم يتم الإنتهاء من أعمال التصفية رغم أن قرار تصفية الشركة يرجع لعام ١٩٨٦.

ويتصل بما سبق تعلية مبلغ نحو ٣،٣٠٠ مليون جنيه بالحسابات الدائنة بدفاتر الشركة ويمثل المبلغ جزء من مستحقات شركة مصر للفنادق تحت حساب اعمال التصفية حيث تم إستلام الشيك في نوفمبر ٢٠١٨ ولا يمكن الاستفادة منة كإيرادات لشركة مصر للفنادق إلا بعد الإنتهاء من اعمال التصفية النهائية.

٢) مازال حساب الإستثمارات يتضمن قيمة مساهمة الشركة في شركة الإسماعيلية الجديدة للإستثمار السياحي والبالغة نحو ٢،٨٤٦ مليون جنية نحين نقل ملكية الأسهم للمشترى حيث تم بيع الأسهم وتحصيل كامل القيمة البيعية.

يتعين بحث ودراسة محفظة الإستثمارات والاوراق المالية بالشركة وإتخاذ الإجراءات التي تكفل تعظيم العائد منها، والعمل على سرعة إنهاء إجراءات تصفية شركة الشرق الأوسط والتي إمتدت لـ ٣٤ عام لإمكانية الاستفادة من عائد التصفية والمساهمة في إستثمارات أخرى مختلفة حفاظا على أموال الشركة.

رد الشركة:-

- تعمل الشركة على التخلص من مساهماتها في الشركات التي لا تدر عائد وفقاً للوائح والقوانين المنظمة في هذا الشأن. وهو ماتم مع أسهم شركة الإسماعيلية الجديدة
- جارى العمل على حل المشكلات الخاصة بشركة مصر أسوان طبقاً للتنسيق بين شركة مصر اسوان مع رئاسة مجلس الوزراء ووزارة السياحة والشركة الوطنية لبوليب التابعة لجهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة بخصوص قرية توت أمون مما سيساعد الشركة على تحقيق نتائج أفضل.
- بالنسبة لشركة الشرق الأوسط جارى العمل بالتنسيق مع شركة إيجوث والمصفي وكافة الأطراف المعنية لإنهاء التصفية بأسرع وقت ممكن حيث مرت عملية التصفية بعثرات كثيرة سواء من قبل محافظة الإسماعيلية أو عدد القضايا المرفوعة على الشركة.
- تأخير نقل ملكية الأسهم ناتج من شركة السمسرة التابعة للمشترى وليس الشركة حيث قامت الشركة بتقديم كافة النماذج المطلوبة وإعتمادها لنقل ملكية الأسهم للمشترى.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة نحين موافاتنا بما تم فعليا من إجراءات في شأن محفظة الاستثمارات بالشركة

الملحوظة:

- بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٥١٨ ألف جنيه وقد تضمن الرصيد ما يلي :

١) نحو ٢٧٩ ألف جنيه قيمة مخزون إنتاج تام بغرض البيع وتمثل قيمة عدد ٨ شقق مملوكة للشركة بمدينة نويبع بمحافظة جنوب سيناء ولحين الإنتهاء من إجراءات التسجيل وطرحها للبيع طبقا لقرار الجمعية العامة الغير عادية للشركة في ٢٠١٨/٤/٤ وهو الذى لم يتم حتى تاريخ الفحص ، رغم سابق رد الشركة علي تقاريرنا السابقة بأنها بصدد إنهاء إجراءات التسجيل، وقد إتخذ مجلس إدارة الشركة قرار بجلسته رقم (٥) والمنعقدة في ٢٠٢٠/٤/٣٠ بالموافقة على تأجير الشقق بنظام الإيجار الجديد حيث تم الإعلان عن ذلك بالجرائد الرسمية بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١١ . وقد تم طرح وترسية إيجار الشقق بإيجار شهري بقيمة ٨٠٠ جنية للشقة الواحدة وبإجمالي شهري ٦٤٠٠ جنية للثمانية شقق ولمدة خمس سنوات من تاريخ تسليم الشقق للمؤجر في أغسطس ٢٠٢٠ .

٢) نحو ١٣٩ ألف جنية باقي رصيد مشروبات (خمور) فندق دهب غير مستغل.

٣) نحو ١٢ ألف جنية قيمة سيراميك مشون بمخزن بفندق دهب غير مستغل ومكون له مخصص.

يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة للإستفادة من الأصناف الراكدة وسرعة موافاتنا بما تم من إجراءات تسجيل شقق نويبع حتى تتمكن الشركة من طرحها للبيع.

رد الشركة:-

- بشأن تسجيل عدد (٨) شقق دهب المملوكة للشركة فنظراً لعرقلة محافظة جنوب سيناء للتسجيل الرضائي فقد تم إقامة دعاوى صحة ونفاذ عقود شراء تلك الوحدات وتم الحصول على أحكام نهائية بصحة ونفاذ تلك العقود وتم تقديم طلبات شهر عقاري لتسجيل تلك الأحكام يقوم مقام تسجيل العقود وتلك الطلبات متوقفة على إستصدار صورة من تراخيص إقامة العمارات التى بها الوحدات من محافظة جنوب سيناء وبعض المستندات الأخرى وحيث أن الحصول على صور تراخيص بناء تلك الوحدات يطلب مزيداً من الوقت لذا فقد أتخذت الشركة قراراً بإستغلال تلك الشقق بنظام التأجير بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة وعلى أن يقوم المؤجر بكافة أعمال التجديدات للشقق على حسابه الخاص ودون تحمل الشركة لأية أعباء وذلك لحين التمكن من إستخراج المستندات المطلوبة.
- نظراً للظروف التى تمر بها البلاد حالياً بسبب جائحة كورونا التى أثرت سلبياً على تشغيل فندق النيل ريتز كارلتون وعلى كازينو الألعاب بالإضافة إلى غلق فندق سفير دهب ريزورت للتطوير لم نتمكن من إستغلال الخمور الموجودة بفندق سفير دهب وجارى النظر في باقى الرصيد بالتنسيق مع إدارة فندق النيل ريتزكارلتون فور تحسن الأحوال وفتح كازينو الألعاب مرة أخرى أسوة بما تم التصرف فيه مسبقاً أو الإستفادة منه حين إفتتاح فندق سفير دهب ريزورت.
- مازال العمل جارياً بمشروع تطوير وتحديث فندق سفير دهب وتم عرض السيراميك على مكتب مدير المشروع لمحاولة الإستفادة منه في أعمال التطوير .

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة .

الملحوظة:

- بلغ رصيد حسابات مدينة لدى المصالح والهيئات في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١٦٨،١١٨ مليون جنية وقد تضمن الرصيد مبلغ نحو ١٥٠ مليون جنية مسددة لوزارة المالية ونحو ١٤،٥٠٢ مليون جنيه مصاريف قضائية وذلك تنفيذاً لحكم الاستئناف الصادر ضد الشركة في ٢٠٠٩/٤/٢٨ بسداد نحو ٢٦٤ مليون جنيه لوزارة المالية مقابل حق إنتفاع عن أرض فندق النيل ريتزكارلتون عن الفترة ما قبل عام ١٩٩٩ هذا وقد كونت الشركة مخصص بنحو ٩،٣٦٥ مليون جنيه لمقابلة تلك القضايا، وقد جاء الحكم النهائي بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ لصالح الشركة بعدم أحقية وزارة المالية في هذا المبلغ (٢٦٤مليون جنية).
- إلا أن وزارة المالية قامت بالطعن على الحكم عن طريق النقض بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢١ وتم وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً لحين الفصل في موضوع الطعن، وقد حددت جلسة ٢٠٢٠/٦/٢٥للنظر في طلب وقف التنفيذ ثم حددت جلسة اخرى في ٢٠٢٠/١٠/٨.

الأمر الذي يتعين معه إتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة الطعن وموافاتنا بما تم في هذا الشأن حفاظاً على حقوق الشركة.

رد الشركة:-

- تم تقديم طلب إلى وزارة المالية بطلب إسترداد مبلغ ١٥٠ مليون جنيه بعد حصول الشركة على حكم لصالحها إلا أن وزارة المالية قامت بالطعن على الحكم عن طريق النقض وشمل الطعن شق مستعجل وقف تنفيذ الحكم ومازال الطعن منظور أمام المحكمة وتحدد له جلسة ٢٠٢٠/١٠/٨ لنظر الشق المستعجل. وجارى المتابعة لموقف الطعن.
- أما بخصوص المصاريف القضائية فقد تم تقديم طلبات لوزارة العدل بطلب إسترداد هذه المبالغ ومازالت الإجراءات مستمرة فى هذا الشأن حتى الآن.

التعقيب:-

- يتعين متابعة الاجراءات القضائية حفاظا على حقوق الشركة وموافاتنا بما تم بشأنها .

الملحوظة:

- ظهر رصيد حسابات مدينة أخرى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٨٩،٦٠٧ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٣٣ ألف جنيه، وقد تبين بشأنه عدم قيام الشركة بإرسال المصادقات عن الأرصدة المدينة والدائنة في تاريخ إعداد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وحتى تاريخ الفحص، ولم ترد لنا أي ردود على تلك المصادقات بالمخالفة لتعليمات الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن إعداد القوائم المالية (بند ٤ فقرة أ) والصادرة من الإدارة برقم ١٠٨ في ٢٠٢٠/٢/١٩ والتي تنص على:
- تقوم الإدارة المالية بإعداد المصادقات عن الأرصدة المدينة والدائنة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وفي موعد أقصاه ١٥ يوليو ٢٠٢٠ وتخطر الشركة مراقب الحسابات كتابة بمجرد الانتهاء من إعدادها لمراجعتها ولتصدر تحت إشرافه بعد المراجعة بالبريد في وقت مبكر لترد الردود مصدقا عليها في موعد يسمح بمراجعتها مع القوائم المالية للشركة.

يتعين الالتزام بتعليمات إعداد القوائم المالية في هذا الشأن.

وزارة قطاع الأعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

شركة مصر للفنادق
ش.ت.م.م

رد الشركة:-

- ونظراً للظروف الإستثنائية وتواجد العاملين بالتناوب خلال فترة ذروة فيروس كورونا ومما أدى إلى التأخر في إعداد التحليلات اللازمة لغرض إعداد المصادقات عن الأرصدة المدينة والدائنة عن الوقت المقرر الوارد بتعليمات الجهاز المركزي للمحاسبات.
- يتضمن رصيد حسابات مدينة أخرى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ نحو ٨٧،٤ مليون جنيه عن أرصدة الفنادق (النيل ريتزكارلتون – سفير دهب) والمصادق عليها مع شركات الإدارة عن مخصص الإهلاك والتجديد ورأس المال العامل ، بالإضافة إلى أرصدة تخص ختاميات المقاولين لفندق النيل ريتزكارلتون تبلغ نحو مليون جنيه ، بالإضافة إلى أرصدة تخص مستحقات على العاملين عن خدمات إجتماعية وثقافية تبلغ نحو ١،١ مليون جنيه ، ولم يتبقى من الأرصدة المطلوب المصادقة عليها مع الغير سوى مبالغ بسيطة وجاري المتابعة على إحضار مصادقات بذلك.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة مع ضرورة سرعة ارسال المصادقات المدينة والدائنة ومواقاتنا بما تم في شأنها والالتزام بتعليمات الجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الشأن عند إعداد القوائم المالية

الملحوظة:

- تضمنت الأرصدة المدينة مبلغ نحو ٣٢٠ ألف جنية قيمة عهد تم صرفها لبعض العاملين للتقديم لأداء فريضة الحج لعام ١٤٣٩ هـ /٢٠١٩ والذي تم إلغاؤه من المملكة العربية السعودية نظرا لإنتشار جائحة كوفيد-١٩ والذي كان مخصص له مبلغ نحو ١،٧٨٢ مليون جنية لعدد (١٦) فرد من العاملين وذويهم:

عدد (٤) عاملين تكريم تتحمل الشركة كامل التكلفة بقيمة ٥٤٠ ألف جنية

عدد (٧) عاملين تتحمل الشركة بنسبة ٨٥% من التكلفة بقيمة ٨٠٣،٢٥٠ ألف جنية

عدد (٥) مرافق تتحمل الشركة بنسبة ٦٥% من التكلفة بقيمة ٤٣٨،٧٥٠ ألف جنية

على ان يتم خصم ما تتحمله الشركة من التكلفة من حصة العاملين من الأرباح التي أقرتها الجمعية العامة العادية في ٢٠١٩/٦/٣٠ (بنسبة ١٨% من نسبة ١٠% المجنبة من التوزيعات الغير نقدية للعاملين والبالغة نحو ١،٠٥٤ مليون جنية).

وقد إتخذ مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٨ والمنعقدة في ٢٠٢٠/٧/٢١ قرار بتعديل المادة رقم (٦) من لائحة الخدمات الإجتماعية والثقافية والرياضية من القواعد التنظيمية للائحة نظام العاملين بتحميل تكاليف اداء فريضة الحج للعاملين وذويهم على مصروفات الشركة وليس خصما من حصة العاملين في توزيعات الأرباح الغير نقدية وبالمخالفة لقرار الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٠١٩/٦/٣٠ ، وكذا مع قرب صدور تعديلات قانون رقم ٢٠٣ لسنه ١٩٩١ ولوائح نظام العاملين بشركات قطاع الأعمال ، وفي ظل تأثر إيرادات فندق النيل ريتز كارلتون بالسلب وإغلاق كازينو الألعاب به منذ مارس ٢٠٢٠ نتيجة تفشي جائحة كوفيد ١٩ ،فضلا عن التزامات الشركة لاستكمال تطوير فندق دهب وكذا سداد أقساط القرض والبالغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ نحو ٨٠٠ مليون جنية وفوائده بخلاف حصول الشركة على قرض جديد بنحو ٥٩،٢٨٠ مليون جنية في إطار مبادرة البنك المركزي المصري لدعم قطاع السياحة لتمويل جانب من الرواتب والاجور .

وزارة قطاع الأعمال العام
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

الأمر الذي يتعين معه العمل على إلغاء تعديل المادة رقم (٦) من لائحة نظام العاملين والإلتزام بقرارات الجمعية العامة العادية للشركة السابق الاشارة اليهالما له من أثر مالي على الشركة مع سرعة تسوية العهد المنصرفة للعاملين لانتهاء الغرض منها وانتهاء العام المالي والإفادة.

رد الشركة:-

- المبالغ الواردة بالملحوظة تم دفعها تحت حساب الحج وقبل إلغاؤه من المملكة العربية السعودية نظرا لإنتشار جائحة كوفيد-١٩ ومن حصة الـ ١٠% الخاصة بالعاملين والمجنبة بأرصدة الشركة.
- تم يتم تحميل الشركة بتكاليف أداء فريضة الحج نظراً لإلغاؤه من المملكة العربية السعودية وتم إسترداد العهد النقدية السابق صرفها بمبلغ نحو ٣٣٠ ألف جنيه للسادة العاملين خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وتم ذلك خلال شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٢٠ علماً بأن هذه المبالغ المنصرفة تخص حصة العاملين في الـ ١٠% وفق قرارات الجمعية العمومية المجنبة بحسابات الشركة.
- الأعداد الواردة بالملحوظة تخص عامي ١٤٤٠ هـ ، ١٤٤١ هـ لوجود عدد من العاملين لم يوفقوا في قرعة الحج وزارة السياحة لعام ١٤٤٠ وإلغاء الحج لعام ١٤٤١ هـ بسبب جائحة كوفيد – ١٩ مما أدى إلى ظهور هذه الأعداد.
- سيتم الإلتزام بما يرد باللوائح الموحدة لنظام العاملين بشركات قطاع الأعمال العام في ضوء تعديلات قانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ والصادر بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ ودون أي تحميل على قائمة الدخل بالشركة.
- ستقوم الشركة بالموافقة على أداء الفريضة لمن ترى أنها سوف توافق على تحمل تكاليفهم في حالة توافقهم مع تعديلات قانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ والصادرة بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ واللوائح الموحدة لنظام العاملين بشركات قطاع الأعمال العام وكذلك الإتاحة في التدفقات النقدية ودون أي مساس بالملائة المالية للشركة.

التعقيب:-

- يكتفى بالرد مع متابعة تنفيذ ماورد برد الشركة خلال العام المالي القادم ٢٠٢٠ /٢٠٢١ .

الملحوظة:

- تضمن رصيد حساب أرصدة مدينة اخرى مبلغ ٢٠٠٠ جنية عهدة السيد/ رضا آدم بغرض إنهاء إجراءات تسجيل شقق توبيع تم صرفها له في فبراير ٢٠١٩ ولم يتم تسويتها حتى تاريخه بالمخالفة للمادة رقم (١٢٤) من اللائحة المالية للشركة التي نصت على وجوب تسوية جميع العهد المستديمة والمؤقتة في موعد أقصاه ٣٠ يونيو من كل عام.
يتعين الالتزام بتطبيق مواد اللائحة المالية للشركة وقواعد الرقابة في هذا الشأن.

رد الشركة:-

- تقوم الشركة بمتابعة تسوية العهد المؤقتة بصفة مستمرة فور إنتهاء الغرض منها والعهدة المنصرفة للسيد / رضا آدم هي عهدة إستثنائية منصرفة منذ فترة في غرفة الشهر العقاري بجنوب سيناء تحت حساب إنهاء إجراءات تسجيل شقق وشاليهات الشركة وسوف نوافي بالمستندات الدالة على ذلك من الموظف المختص بالشهر العقاري بجنوب سيناء بعد إتمام إجراءات التسجيل.

وزارة قطاع الأعمال العام
شركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

شركة مصر للفنادق ش.م.م

التعقيب:-

- **مازالت الملاحظة قائمة حيث يتعين الالتزام بتسوية العهد وفقا لما ورد باللائحة المالية للشركة و قواعد الرقابة في هذا الشأن**

الملحوظة:

- لم تقم الشركة بالتأمين على أرباب العهد سائقي السيارات المملوكة للشركة والبالغة إحدى عشر سيارة والبالغ صافي قيمتها الدفترية مبلغ نحو ١،٣٣٦ مليون جنية وبالمخالفة للمادة رقم (٤٣) من اللائحة المالية للشركة.

يتعين الالتزام بتطبيق اللائحة المالية للشركة في هذا الشأن والتأمين على سائقي السيارات إحكاما للرقابة وحفاظا على ممتلكات الشركة.

رد الشركة:-

- تقوم الشركة بالتأمين على السيارات المملوكة لها والتغطية التأمينية ضد مخاطر السرقة والفقد والحوادث وذلك بما يحافظ على أصول وممتلكات الشركة.

التعقيب:-

- ما زالت الملاحظة قائمة .

الملحوظة:

- ما زالا رصيد حساب أرصدة مدينة أخرى يتضمن الآتي:

١) نحو ٧٩ ألف جنيه قيمة مديونية مستحقة على شركة مصر سيناء، متوقفة منذ عام ١٩٩٥ لم يتم تحصيلها على الرغم من سابق رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه قد ورد خطاب من شركة مصر سيناء بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٣ بالمصادقة على صحة المديونية وأنه سوف يتم موافاة الشركة بالمبلغ وهو الأمر الذي لم يتم حتى تاريخه.

يتعين سرعة تحصيل المديونية وإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على مستحقات الشركة قبل الغير.

رد الشركة:-

- تم مخاطبة شركة مصر سيناء بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٨ للمطالبة بقيمة المديونية وتم الرد من قبل شركة مصر سيناء بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥ بأنه سيتم النظر لإتخاذ اللازم حين يتوافر سيولة وزوال الآثار السلبية على قطاع السياحة وعند تحسن الأحوال سيتم المتابعة على تحصيل المديونية وفي حالة عدم السداد سيتم إتخاذ الإجراءات القانونية في حينه.

التعقيب :

- مازالت الملاحظة قائمة لحين تحصيل المديونية مع موافاتنا بما تم من اجراءات قانونية للحفاظ على حقوق الشركة .

الملحوظة:

٢) نحو ٥٤٥٣٧ جنيه تمثل قيمة ضريبة الدمغة النسبية على مساهمة الشركة في رأس مال شركة الإسماعيلية للإستثمارات السياحية والمستحق لشركة مصر للفنادق طبقاً لحكم المحكمة الدستورية إعتباراً من عام ١٩٩٦م. وقد ورد شيك مقبول الدفع رقم (١١٧٠٧٦٩٤١ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١ على البنك التجاري الدولي) لشركة مصر للفنادق بالقيمة ولم تتمكن من تحصيله لعدم وجود رصيد بالبنك وقامت الشركة بتحرير محضر برقم ٢٩٦٣١ في ٢٠٢٠/٨/٩ بقسم اول مدينة نصر تمهيدا لرفع دعوى قضائية ضد شركة الإسماعيلية.

يتعين متابعة اتخاذ اجراءات رفع الدعوى القضائية ضد شركة الاسماعيلية خاصة مع قيام شركة مصرللفنادق ببيع أسهمها في إستثماراتها بها.

رد الشركة:-

- تم عمل محضر برقم ٢٠٢٠/٢٩٦٣١ جنح أول مدينة نصر (شيك بدون رصيد) ولم تحدد النيابة العامة جلسة حتى تاريخه وجارى متابعة الإجراءات.

التعقيب :

- مازالت الملاحظة قائمة .

٣) نحو ١٠ آلاف جنية قيمة تأمينات لدى الغير رغم انتفاء الغرض منها تخص (مستشفى مصر للطيران / مستشفى الامل / مستشفى الجلاء العسكري) لعدم التعامل مع تلك الجهات لمدة قاربت الثلاثة أعوام، وبما يتعين العمل على سرعة استرداد تلك المبالغ حفاظا على حقوق الشركة والإفادة.

رد الشركة:-

- قامت الشركة بالحصول على شهادة بصحة أرصدة التأمينات المدفوعة لمستشفى الجلاء العسكري بعد موافاتنا بتقرير الجهاز المركزي وجارى الحصول على شهادة بموقف الأرصدة لدى مستشفى مصر للطيران ومستشفى الأمل والشركة لم تقم بإلغاء التعاقد مع أياً من تلك المستشفيات وسيعاد النظر في التعامل معها خلال الفترة القادمة وبما يتوافق مع اللوائح الموحدة بنظام العاملين طبقاً لتعديلات قانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ والصادرة بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠.

التعقيب :

- مازالت الملاحظة قائمة مع سرعة موافاتنا بموقف الشركة من استمرار التعامل مع تلك المستشفيات لامكانية تسوية المبالغ السابق الاشارة اليها في ضوء ذلك .

الملحوظة:

- ما زال رصيد الحسابات المدينة أخرى يتضمن مبلغ نحو ٢٢٠ ألف جنية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مديونية على شركة شندلر تمثل قيمة عدد (٤) مصاعد تخص فندق النيل تم بيعهم لشركة شندلر بالإضافة لقطع الغيار الخاصة بها منذ عام ٢٠١٤، ويتصل بذلك وجود رصيد بالحسابات الدائنة الاخرى بدفاتر الشركة تخص شركة شندلر بمبلغ نحو ١٧٥،٥ ألف جنية تمثل قيمة إيجار مخازن عن الفترة من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١٣/٤/١ وعلى الرغم من إفتتاح الفندق في أكتوبر ٢٠١٥ إلا انه لم يرد المستخلص النهائي من شركة شندلر حتى تاريخه.

الامر الذي يتعين معه دراسة وتسوية تلك المبالغ مع مراعاة توقيع غرامات التأخير على شركة شندلر لعدم إلتزامها بشروط أمر الاسناد للأعمال التكميلية والذي تم تنفيذه من خلال شركة اخرى.

رد الشركة:-

- لم يرد لنا المستخلص الختامي حتى تاريخه وسيتم دراسة وتسوية مستحقات هذه الشركة مع دراسة إمكانية توقيع غرامة التأخير فور ورود المستندات الختامية لهذه الشركة.

التعقيب:-

- ما زالت الملاحظة قائمة لحين تسوية المبالغ السابقة .

الملحوظة:

- ظهر رصيد حساب مصلحة الضرائب على المبيعات – القيمة المضافة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٥٦٠،٦٩٩ ألف جنية منها مبلغ نحو ٣٠ ألف جنية قيمة الضريبة المستقطعة من أتعاب المهندسون الاستشاريون (محرم باخوم) عن شهري يناير وفبراير ٢٠٢٠ ولم يتم توريدها للمصلحة حتى تاريخ القوائم المالية، بالمخالفة لقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ الخاص بالقيمة المضافة مادة رقم (٣١) والتي ألزمت المسجل أداء حصيلة الضريبة دوريا للمصلحة رفق إقراره الشهري في الموعد المنصوص عليه في المادة رقم (١٤) من هذا القانون والتي نصت على:

على كل مسجل أن يقدم إقرارا شهريا عن الضريبة وضريبة الجدول المستحقة أو إحداهما بحسب الأحوال وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض خلال الشهرين التاليين لإنتهاء الفترة الضريبية على أن يقدم إقرار شهر إبريل وتؤدى الضريبة وضريبة الجدول عنه في موعد غايته اليوم الخامس عشر من شهر يونيو.

يتعين الإلتزام بتطبيق أحكام مواد القانون المشار إليه حتى لا تتعرض الشركة لاي من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٦٦) من ذات القانون.

رد الشركة:-

- نظراً للظروف الإستثنائية لجائحة كوفيد – ١٩ والإجراءات الإحترازية وتطبيق نظام تواجد العمالة بالتناوب بجميع أجهزة الدولة فقد قامت الشركة بالسداد للمأمورية في بداية العام الحالي وذلك على الملف والبطاقة الضريبية للممول وسيراعى ذلك مستقبلاً.

وزارة قطاع الأعمال العام
شركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC
شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

التعقيب:-

- يكتفي بالرد .

الملحوظة:

- ظهر رصيد حساب الارصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٥٥،٩٩٩ مليون جنية وقد تضمن الرصيد الآتي:

١) مبلغ ١٤٥ ألف جنية خاص بشركة المقاولين العرب عن أعمال تطوير النيل ريتز لعملية الهدم والتكسير وإزالة العناصر الغير إنشائية منذ عام ٢٠١١ وعلى الرغم من افتتاح الفندق في أكتوبر ٢٠١٥ ورود المستخلص الختامي وإنهاء كافة مستحقات الشركة في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ الا ان حساب الارصدة الدائنة مازال يتضمن تلك القيمة.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم أجراء التسويات اللازمة على الرغم من حصول المقاول على كافة مستحقاته بموجب المستخلص الختامي.

رد الشركة:-

- جاري إتخاذ اللازم نحو تسوية تلك الأرصدة من خلال اللجنة المشكلة لفحص الأرصدة المدينة والدائنة والعرض على السلطة المختصة للإعتماد.

التعقيب :

- مازالت الملاحظة قائمة لحين إنتهاء أعمال اللجنة والإفادة.

٢) نحو ٥٧ ألف جنية يمثل قيمة الكوبونات الموردة من شركة مصر للمقاصة لتوزيع أرباح ترجع لعام ٢٠٠٥ تقادمت بمرور خمسة عشر عاما.

يتعين دراسة تلك المبالغ وإتخاذ الاجراءات اللازمة في ضوء ماتسفر عنة الدراسة.

رد الشركة:-

- جاري دراسة تلك الأرصدة بالتنسيق مع شركة مصر للمقاصة والمستشار الضريبي للشركة وإتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

التعقيب:

- مازالت الملاحظة قائمة وموافاتنا بما إنتهت الية الدراسة .

الملحوظة:

٣) نحو ١٠٨ مليون جنية يخص رسم الدمغة النسبية لصالح المساهمين والمحصلة من وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٢ والتي ترجع لعام ١٩٨٠.

يتعين بحث ودراسة تلك الارصدة في ظل قانون الدمغة وإتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء ما تسفر عنة الدراسة.

شركة مصر للفنادق ش.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
شركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

رد الشركة:-

- نظراً لإلغاء رسم الدمغة النسبى فقد تم إسترداد قيمتها لصالح المساهمين عن أرصدة يرجع بعضها لعام ١٩٨٠ ، وقد تم الصرف للمستحقين من السادة المساهمين الذين تقدموا بطلبات للصرف والباقى سيتم صرفه لمستحقيه فور تقديم طلباتهم.

التعقيب:-

- يتعين سرعة مخاطبة المساهمين المستحقين لتلك المبالغ وسدادها لهم .

الملحوظة:

- تضمن حساب مصروفات مستحقة السداد في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢٥،٩٣٨ ألف جنية قيمة إيجارات مستحقة ومعلاة على الحساب منذ سنوات ولم يتم سدادها منها نحو:

١) مبلغ ١٧٢٩٩،٥٩ جنية تمثل القيمة الإيجارية لمقر الشركة بالفوالة عن الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

٢) مبلغ ٨٦٣٨،٥٢ جنية تمثل القيمة الإيجارية لعدد (٢) شقة بمدينة ملوى منذ عام ٢٠١١ مقام بشأنها دعوى قضائية للتمكين من الشقق.

يتعين موافاتنا بمبررات عدم السداد وما انتهت اليه الدعوى القضائية بشأن شقتين مدينة ملوى .

رد الشركة:-

- لم ترد مطالبة حتى تاريخه من المالك بشأن سداد القيمة الإيجارية وجارى المتابعة نحو السداد.
- بالنسبة للقيمة الإيجارية لعدد (٢) شقة بمدينة ملوى لم يتم السداد نظراً لقيام الشركة بإقامة دعوى قضائية ضد المالك برقم (٢) لسنة ٢٠١٩ ومازالت متداولة حتى الأن.
- تم سداد القيمة الإيجارية عن شهر يونيه ٢٠١٩ بموجب التحويل لشركة مصر لإدارة الأصول العقارية خلال شهر يونيه ٢٠١٩ وتم التسوية بإقفال الرصيد الوارد بالملاحظة بالقيد رقم ٢٠٢٠/٩/٦٤ عمليات.

التعقيب:-

- يكتفى بالرد مع متابعة سداد الايجارات المستحقة.

الملحوظة:

- ظهرت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات(أرصدة مدينة) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٤،٢٩٧ مليون جنيه تمثل قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة من تحصيل العملاء المدينين لفندق النيل ريتز كارلتون منذ عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦/١٢/٣١ حيث لم تتم الإستفادة من تلك الضريبة المخصومة على الفندق في الضريبة المستحقة على الشركة بالإقرار الضريبي حتى تاريخ الفحص.

ويتصل بما سبق وجود مبلغ ٧٨٤ ألف جنيه بالحسابات المدينة (دائن) لدي الشركات التابعة والشقيقة معني بإسم فندق النيل ريتز كارلتون عن ضريبة الخصم والإضافة.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات التي تكفل إستفادة الشركة من تلك الضريبة وإجراء التسويات اللازمة والإفادة.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
شركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

رد الشركة:-

- بناء على تكليف الشركة للمستشار الضريبى للشركة بإثبات تلك المبالغ على الملف والبطاقة الضريبية للشركة وإثبات تلك المبالغ كرصيد دائن للشركة يتم الإستفادة منه فى خصم الضرائب المستحقة مستقبلاً.
- حيث يقوم حاليا بالتنسيق مع إدارة الفندق والشركات المتعامل معها الفندق نحو إحضار شهادات نفيد إستقطاع تلك المبالغ حتى يمكن تقديمها للمصلحة ومع الأخذ فى الإعتبار مراعاة الظروف الإستثنائية التى مرت بها البلاد والإجراءات الإحترازية لمواجهة كورونا وتخفيض العمالة خلال فترة ذروة الأزمة المتواجدة فى الشركات ومصلحة الضرائب.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة لحين إجراء التسويات اللازمة .

الملحوظة:

- مازالت الحسابات المدينة لدى المصالح و الهيئات تتضمن نحو ٢٩٦،٧٩٠ ألف جنيه قيمة مديونية مأمورية إيرادات غرب القاهرة – ضريبة عقارية و التى صدر بشأنها أحكام قضائية نهائية فى الاستئنافيين رقمى ١٤/١٦ لسنة ١٢٦ ق ، ٤٧٠٢ لسنة ١٢٨ ق بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٨ ، ٢٠١٤/٢/١٨ على التوالى بإلزام محافظ القاهرة و رئيس مصلحة الضرائب العقارية بصفتيهما برد المبالغ المسددة بدون وجه حق عن الأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨ بنحو ٢٩٦،٧٩٠ ألف جنيه و الفوائد القانونية بنسبة ٤ % من تاريخ المطالبة القضائية فى ٢٠٠٨/٩/٢٥ ، ٢٠١٠/٣/٢ على التوالى وحتى عام السداد و الذى قدرته الشركة بنحو ٦٣،٠٩٥ ألف جنيه.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة للمطالبة بتحصيل مبالغ الأحكام القضائية الصادرة لصالح الشركة فى هذا الشأن.

رد الشركة:-

- تم إقامة جنحة عدم تنفيذ الحكم رقم (١٤١١٦) لسنة ١٢٦ ق أمام محكمة جنح عابدين وتحدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/١٠/٢٠.
- وتم إقامة جنحة عدم تنفيذ الحكم رقم (٤٧٠٢) لسنة ١٢٨ق وتحدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/١١/٢١.

التعقيب:-

- يكتفى بالرد مع متابعة الاجراءات القضائية .

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

الملحوظة:

- بفحص الموقف الضريبي للشركة تبين ورود نموذج (١٩) ضرائب صادر من مأمورية ضرائب كبار الممولين برقم ١٤٩٤ في ٢٠١٩/٩/٣٠ (ضريبة أرباح الأشخاص الاعتبارية عن فحص سنوات من ٢٠١٣/٢٠١٤ حتى ٢٠١٦/٢٠١٧،حيث أوصي المستشار الضريبي للشركة – مكتب أودي كونسلت– بضرورة سرعة سداد مبلغ نحو ١٠ مليون جنية حتى يتسنى التوقيع على محضر اللجنة الداخلية بمصلحة الضرائب وتسويه النزاع هذابخلاف مقابل التأخيروفقا لأحكام المادة (١١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥. هذا وقد قامت الشركة بعرض توصية المستشار الضريبي سابق الإشارة اليه ومشروع اللجنة الداخلية لمصلحة الضرائب على أحد المكاتب الضريبية الأخرى AUC للاستشارات الضريبية لمعرفة رايه ولقد أفاد سيادته بان الضريبة المستحقةعن ذات الفترة وفقا لمشروع اللجنة يبلغ نحو ١٣،٥ مليون جنية بخلاف غرامات التأخير وأوصى سيادته بسداد هذه الضريبة حتى تتجنب الشركة التحمل بالمزيد من غرامات التأخير مع أمكانية سداد دفعة أولي تحت الحساب بمبلغ ٥ مليون جنية والاتفاق مع المصلحة على سداد باقي المبلغ على دفعات خلال العام، ولقد قامت الشركة بسداد ٣ مليون جنية فقط حتى تاريخ إعداد القوائم المالية ٢٠٢٠/٦/٣٠.

يتعين موافاتنا بما تم في هذا الشأن من حيث اتفاقية الشركة مع مصلحة الضرائب على جدولة باقي القيمة المستحقة عليهم حتى لا تتعرض الشركة لتحمل المزيد من الغرامات المنصوص عليها وفقا لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

رد الشركة:-

- تم فحص الإقرارات الضريبية المقدمة من الشركة عن السنوات من ٢٠١٣/٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ مع المأمورية وتم الإنتهاء من الفحص مع المأمورية وتم التحويل للجنة داخلية وتم الإنتهاء من أعمالها وتم إصدار نموذج الربط الضريبي ولا توجد أرصدة مستحقة السداد للمأمورية بعد مراعاة خصم الرصيد الدائن بنموذج (أ٩) حجز مع إحالة بعض بنود الخلاف للجان الطعن مع مركز كبار الممولين وسيتم سداد الفروق ان وجدت للمأمورية للإستفادة من مزايا القانون الصادر رقم (١٧٣) لسنة ٢٠٢٠ بشأن التجاوز عن الضريبة الإضافية في حالة سداد كامل الضريبة الأصلية

التعقيب:-

- يكتفى بالرد مع استمرار متابعة لجان الطعن وما تسفر عنة بشأن بنود الخلاف .

الملحوظة:

- تم إخطار الشركة بنموذج (٣٨) ضرائب كسب عمل عن السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ بضريبة قدرها ٨,١٢٣ مليون جنيه وتم الطعن عليها في ٢٠١٥/٢/٢٢ وتم إحالتها إلى لجان الطعن، كما تم إخطار الشركة بضرائب كسب عمل عن السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦ بضريبة قدرها نحو ١٣,٩١٠ مليون جنيه وتم الطعن عليها في ٢٠١٩/٥/٢٩.

كما وردت مطالبة تخص فندق دهب بضريبة قدرها ٤،٣١٠ مليون جنيه بموجب نموذج (٣٨) ضرائب عن فروق كسب عمل عن السنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ وتم الاعتراض عليه.

الأمر الذي نرى معه تدعيم مخصص الضرائب.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

HOTAC

رد الشركة:-

- صدر قرار لجنة الطعن بتخفيض ضريبة كسب العمل عن السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ لتصبح بمبلغ نحو ٤,٠٤٤ مليون جنيه وإعترضت الشركة بموجب دعوى أمام المحكمة برقم (٢٧٨٧٤١) لسنة ٧٤ق وجارى الإنتهاء من الفروق مع المأمورية بمعرفة المستشار الضريبى للشركة والتسوية فى حدود العقد المبرم معه والمتضمن الأتعاب وفروق الفحص والغرامات.
- أما ضريبة كسب العمل عن السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ فقد تم تجهيز المستندات اللازمة وتسليمها للمستشار الضريبى للشركة وجارى إنهاء الخلاف مع المأمورية بمعرفة المستشار الضريبى والتسوية والسداد فى حدود العقد المبرم معه والمتضمن الأتعاب وفروق الفحص والغرامات.
- أما مطالبة فندق دهب فقد تم إنهائها مع المأمورية وإحضار نموذج الربط النهائى وسداد فروق الفحص للمأمورية.

التعقيب:-

- يكتفى بالرد

الملحوظة:

- قامت الشركة بالاعتراض على نموذج (١٦ ض.ق.م) و الوارد للشركة بأخطار صادر من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٨ برفض طلب الشركة في التجاوز عن سداد الضريبة الإضافية (غرامة تأخير عن سداد ضريبة القيمة المضافة الاصلية) و البالغة نحو ٤٣٦٨٧٤ جنية عن الفترة من ٢٠٠٩/٦ حتي ٢٠١٤/٦ و المطالبة فيها بسرعة السداد حتي لا يتم اتخاذ الإجراءات القانونية للتحصيل و قد قامت الشركة بتقديم طلب لتسوية أي فروق تخص الضريبة الإضافية خصما من الرصيد الدائن للشركة لحين صدور حكم قضائي نهائي في الدعوي القضائية المقامة من الشركة في هذا الشأن.

  يتعين متابعة الإجراءات القضائية وموافاتنا بالموقف النهائي في هذا الشأن.

رد الشركة:-

- قامت الشركة بسداد فروق الفحص المستحقة عن ضريبة المبيعات عن السنوات حتى ٢٠١٦/٦ وذلك للإستفادة من مزايا القانون الصادر رقم (١٧٣) لسنة ٢٠٢٠ بشأن التجاوز عن الضريبة الإضافية في حالة سداد كامل الضريبة الأصلية وتم تقديم طلب التجاوز للمأمورية وإقفال الفترة الضريبية مع المصلحة حتى ٢٠١٦/٦

التعقيب:-

- يكتفى بالرد .

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

الملحوظة:

- لم تقم الشركة بتحميل حساباتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٥١٣ الف جنية قيمة مطالبة مصلحة الضرائب العقارية و الواردة في ٢٠٢٠/٢/٤ فيما يخص الربط الضريبي علي عدد ٧ محلات الكائنة بفندق النيل ريتز كارلتون عن الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتي ٢٠٢٠/٧/٣١ بينما اكتفت الشركة بتحميل حساباتها بمبلغ ٧٣٤٤٤٤ جنية قيمة الربط الضريبي الخاص بالفندق عن عام ٢٠٢٠ و التواصل مع مصلحة الضرائب العقارية علي جدوله السداد ليكون علي ٤ دفعات شهرية تنتهي في يونيو ٢٠٢٠ و لم تلتزم الشركة سوي بسداد اول دفعة فقط في مارس ٢٠٢٠ و البالغة ٢٨٤٤٤٤ جنية.

يتعين الالتزام بتحميل حسابات الشركة بما يخصها من التزامات ضريبية حتي تظهر ارصدة الحسابات علي حقيقتها في تاريخ اعداد القوائم المالية مع سداد مستحقات مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية لإيقاف غرامات التأخير التي قد تتحملها الشركة من تاريخ استحقاق الربط ولعدم اتخاذ إجراءات الحجز القانوني ضد الشركة وفقا لأحكام القانون ١١٧ لسنة ٢٠١٤ الخاص بالضريبة العقارية.

رد الشركة:-

- قامت الشركة بالمحاسبة مع مصلحة الضرائب العقارية بشأن الربط الضريبي بفندق النيل ريتزكارلتون طبقاً لما ورد بالبروتوكول الموقع بين معالي وزير المالية ومعالي وزيرة السياحة بتنظيم الضريبة العقارية علي المنشآت الفندقية ، وقد إعترضت الشركة علي الربط الضريبي للمحلات علي أساس أنها كائنة داخل نطاق الفندق وطلبت معاينة لها من قبل المأمورية وجاري المتابعة مع المأمورية لمعرفة الموقف وإتخاذ اللازم في حينه.
- وقد اصدر معالي رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٣١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن إعفاء المنشآت السياحية والفندقية من الضريبة العقارية لكونها من القطاعات المتضررة من الأزمة إعتباراً من ٢٠٢٠/٤/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ومما يعلي أن ما قامت الشركة بسداده لمصلحة الضرائب العقارية خلال شهر مارس ٢٠٢٠ والبالغ ٢٨٤٤٤٤ جنيه يزيد عن المستحق لمصلحة الضرائب عن الفترة من يناير حتى نهاية مارس ٢٠٢٠ والبالغة ١٨٣٦١١ جنيه والفرق وقدره ١٠٠٨٣٣ جنيه يمثل رصيد دائن لدى المأمورية لحين متابعة موقف المحلات مع المأمورية.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة حيث ان إعتراض الشركة علي تحمل قيمة الربط الضريبي للمحلات لا يعفيها من عدم تحميل حسابات الشركة بالقيمة خاصة في ظل ورود مطالبة من مصلحة الضرائب العقارية بالمبلغ حتى تظهر ارصدة الحسابات علي حقيقتها في تاريخ اعداد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

الملحوظة:

- عدم تكوين مخصص يخص النزاع القائم بين الشركة وشركة العروبة المقام بشأنها دعوي تعويض علي الشركة قدرة ٢ مليون جنية والصادر بشأنه حكم أول درجة لصالح الشركة والمستأنف من قبل شركة العروبة برقم ٢٤٤ لسنة ١٣٦ في ٢٠٢٠/١٠/٣ ومازالت القضية متداولة بالمحاكم .

يتعين إجراء التصويب المحاسبي اللازم لتدعيم المخصص بالمبلغ السابقة لحين الإنتهاء من النزاع.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

وزارة قطاع الاعمال العام
HOTAC
شركة القابضة للسياحة والفنادق

رد الشركة:-

- مازال النزاع قائم ومحالة القضية إلى مكتب الخبراء بوزارة العدل ولم يتم إشعارنا بأى جلسات أمام الخبراء وبعد الإنتهاء من تقرير الخبراء سيتم إحالتها للمحكمة لإستكمال إجراءات التقاضى وعندها سوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء موقف القضية وإحتمالات المكسب والخسارة لها.

التعقيب:-

- مازالت الملاحظة قائمة ويتعين تكوين مخصص بقيمة التعويض ولحين انتهاء اجراءات التقاضى .

ثم طلبت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة من السيدة المحاسبة /وكيل الوزارة - رئيس قطاع التجارة الخارجية والقطن والسياحة الإدارة العامة للسياحة والفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات عرض تقرير الإدارة بشأن الميزانية المعروضة.

فتحدثت السيدة المحاسبة/حنان كمال زيادة وكيل الوزارة - رئيس قطاع المشرف على إدارة الفنادق- الجهاز المركزى للمحاسبات بعرض ملخص لأهم الملاحظات على المركز المالى للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ والتقرير معروض ومقروء.

الملحوظة :

أولاً : مدى تحقيق الأهداف الرئيسية للموازنة التقديرية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠:

- إستهدفت الشركة تحقيق إيرادات عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٢٢٣,٩٦٢ مليون جنيه فى حين بلغ صافى الربح الفعلى نحو ٥٧,٤١٢ مليون جنيه بإنخفاض بلغ ١٦٦,٥٥٠ مليون جنيه بنسبة ٧٤,٤% عن المستهدف.

رد الشركة:-

- نتيجة الظروف الإستثنائية التى مرت بها البلاد من تفشى جائحة كوفيد-١٩ ومما كان له التأثير الشديد على النشاط السياحى بصفة خاصة ومما أدى إلى إنخفاض إيرادات النشاط الجارى لفندق النيل ريتزكارلتون وتدنى معدلات الإشغال بدرجة غير مسبوقة . بالإضافة إلى غلق الكازينو إعتباراً من ٢٠٢٠/٣/٢٣ طبقاً لتعليمات وزارة السياحة ومما كان له التأثير الشديد على صافى الربح الفعلى مقارنة بالمستهدف.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
شركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

الملحوظة :

ثانياً : نتائج الأعمال :-

- حققت الشركة صافى ربح بلغ نحو ٥٧,٤١٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل صافى ربح بلغ نحو ١٧٦,٣٩٣ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بإنخفاض بلغ ١١٨,٩٨١ مليون جنيه بنسبة ٦٧,٥% ، ويرجع ذلك إلى تأثره بعده عوامل سلباً وإيجاباً ، وذلك على النحو التالى :-

١-نتائج اقتصاديات النشاط :-

١/١ مجمل الربح :-

- حققت الشركة مجمل ربح بلغ نحو ٢٠٣,٧٩٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤٣٢,٦٤٨ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بإنخفاض بلغ ٢٢٨,٨٥١ مليون جنيهاً بنسبة ٥٢,٩% ويرجع ذلك لما يلى:-

- حققت الشركة إيرادات نحو ٢٦٧,٥٧٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤٩٦,٥٣٠ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بإنخفاض بلغ ٢٢٨,٩٥٣ مليون جنيه بنسبة ٤٦,١% وتتمثل فى حصة الشركة من أرباح فندق النيل ريتزكارلتون وفيما يلى تحليل لنتائج أعمال الأنشطة الرئيسية بالفندق :-

رد الشركة:-

- نتيجة الظروف الإستثنائية التى مرت بها البلاد من تفشى جائحة كوفيد-١٩ ومما كان له التأثير الشديد على النشاط السياحى بصفة خاصة ومما أدى إلى إنخفاض إيرادات النشاط الجارى لفندق النيل ريتز كارلتون وتدنى معدلات الإشغال بدرجة غير مسبوقة . بالإضافة إلى غلق الكازينو إعتباراً من ٢٠٢٠/٣/٢٣ طبقاً لتعليمات وزارة السياحة.

الملحوظة :

فندق النيل ريتزكارلتون :-

- بلغ صافى نصيب الشركة بعد خصم أعباء الملكية نحو ٢١٢,٢٨١ مليون جنيه صافى ربح عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث بلغت قيمة العائد (القيمة الإيجارية) للفندق نحو ٢٧٤,٢٨١ مليون جنيه (٢٠٢,٠١١ مليون جنيه عائد القيمة الإيجارية للفندق ، ٧٢,٢٧٠ مليون جنيه إيرادات كازينو الألعاب) ، وقد بلغت قيمة أعباء الملكية نحو ٦٢,٠٠١ مليون جنيه.

- بلغ إجمالى الإيرادات المحققة لإجمالى أنشطة الفندق نحو ٤٥٩,٢٥٥ مليون جنيه فى حين بلغ إجمالى التكاليف والمصروفات نحو ١٤٨,٤٣٥ مليون جنيه مما أدى إلى تحقيق صافى ربح لإجمالى الأنشطة بلغ نحو ٣١٠,٨٢٠ مليون جنيه.

رد الشركة:-

- ملاحظة تقريرية

وزارة قطاع الأعمال العام
شركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

شركة مصر للفنادق
ش.م.م

الملحوظة :

وفيما يلي تحليل صافي الربح على مستوى الأنشطة :-

- إنخفاض ربحية نشاط الغرف إلى نحو ٢٠٩,١٢٣ مليون جنيه مقابل ٣٣٨,٤٦٠ مليون جنيه بنحو ١٢٩,٣٣٧ مليون جنيه بنسبة ٣٨,٢% وذلك نتيجة لإنخفاض نسبة الإشغال بالفندق إلى ٥٨% مقابل ٧٩%.
- إنخفاض ربحية نشاط الأغذية والمشروبات إلى نحو ٨٥,٤٤٠ مليون جنيه مقابل ١٠٥,٤٢٩ مليون جنيه بنحو ١٩,٩٨٩ مليون جنيه بنسبة ١٩% .
- إنخفاض ربحية الأنشطة الأخرى إلى نحو ١٦,٢٥٧ مليون جنيه مقابل ٢٠,٠٠١ مليون جنيه بنحو ٣,٧٤٤ مليون جنيه بنسبة ١٨,٧%.

رد الشركة:-

- نتيجة الظروف الإستثنائية التي مرت بها البلاد من تفشي جائحة كوفيد-١٩ ومما كان له التأثير الشديد على النشاط السياحي بصفة خاصة ومما أدى إلى تدني معدلات الإشغال بفندق النيل ريتز كارلتون بدرجة غير مسبوقة. ويوجد تحسن تدريجي لنسب الإشغال خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بداية من شهر سبتمبر ٢٠٢٠

الملحوظة :

- فندق سفير دهب ريزورت :-

- بلغ صافي نصيب الشركة نحو ٨,٥٠٧ مليون جنيه صافي خسارة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ حيث بلغت حصة الشركة في الفندق نحو ٦,٧٠٤ مليون جنيه قيمة سالبة ، كما بلغت قيمة أعباء الملكية نحو ١,٨٠٣ مليون جنيه.

رد الشركة:-

- يرجع ذلك إلى إغلاق الفندق لإجراء أعمال التطوير إعتباراً من ١٥/١٠/٢٠١٧ وتم تحديد إنتهاء أعمال التطوير طبقاً لقرار الجمعية العمومية في ٣١/١٢/٢٠٢٠

الملحوظة :

- إنخفضت تكلفة الحصول على الإيراد بالشركة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٦٣,٧٨٠ مليون جنيهاً مقابل ٦٣,٨٨٢ مليون جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ١٠٢ ألف جنيه بنسبة ٠,٢% حيث لوحظ :-
- زيادة قيمة الإهلاك والإستهلاك إلى نحو ٣٦,٥٠٤ مليون جنيه مقابل ٣٥,٨٥٦ مليون جنيه بنحو ٦٤٨ ألف جنيه بنسبة ١,٨% ، تمثل ٥٧,٢% مقابل ٥٦,١% من تكلفة الحصول على الإيراد.
- إنخفاض قيمة خدمات مشتراه إلى نحو ١,٦٥٧ مليون جنيه مقابل ١,٧١١ مليون جنيه بنحو ٥٤ ألف جنيه بنسبة ٣,٢%.
- إنخفاض قيمة إيجار العقارات (أراضي ومباني) إلى ٢٤,٨٨٥ مليون جنيه مقابل ٢٥,٦٢٧ مليون جنيه بنحو ٧٤٢ ألف جنيه بنسبة ٢,٩% تمثل ٣٩% مقابل ٤٠,١% من تكلفة الحصول على الإيراد.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

رد الشركة:-

- يرجع ذلك إلى إحتساب الإهلاك على الأصول المشتراة من الإحلال والتجديد خلال العام بالإضافة لختاميات المقاولين.
- يرجع ذلك إلى إنخفاض مصروفات الإشراف على مراقبة أعمال كازينوالألعاب نظراً للغلق إعتباراً من ٢٠٢٠/٣/٢٣ طبقاً لتعليمات وزارة السياحة .
- يرجع ذلك نتيجة إنخفاض سعر الصرف بالدولار الأمريكي خلال العام الحالي مقارنة بالعام السابق عن القيمة الإيجارية السنوية عن حق الإنتفاع لفندق النيل حيث أن القيمة الإيجارية تحدد بالدولار وعلى أساس سعر لصرف في بداية العام الميلادي .

الملحوظة :

٢/١: العوامل الأخرى التي أثرت على نتائج الأعمال :-

- تأثرت نتائج الأعمال سلباً بإنخفاض الدخل من الإستثمار إلى ١٨,٦٨١ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٢٣,٤٠٣مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٤,٧٢٢ مليون جنيه بنسبة ٢٠,٢%.
- إنخفاض مصروفات تمويلية إلى ١٢٠,١٧٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٦٧,٩٥٢ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٤٧,٧٨٠ مليون جنيه بنسبة ٢٨,٥%.
- إنخفاض إيرادات أخرى إلى ٢٤٩ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤١٠ ألف جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ١٦١ ألف جنيه بنسبة ٣٩,٣%.
- زيادة مصروفات إدارية وعمومية إلى ٣٦,١١٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٣١,٧٥٣ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٤,٣٦٤ ألف جنيه بنسبة ١٣,٧%.
- زيادة المصروفات الضريبية المؤجلة إلى ١٦,٥٤٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٥,٥٧١ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٩٧٦ ألف جنيه بنسبة ٦,٣%.

رد الشركة:-

- يرجع ذلك إلى إنخفاض التدفقات النقدية نتيجة إنخفاض إيرادات فندق النيل ريتز كارلتون وكازينو الألعاب لظروف كورونا بالإضافة إلى الصرف على تطوير فندق سفير دهب ريزورت وسدادات القيمة المضافة لكازينو الألعاب.
- يرجع ذلك إلى إنخفاض سعر الفائدة المدينة من البنك المركزي أربعة مرات خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بالإضافة إلى سداد الأقساط الربع سنوية ومما أثر على إنخفاض المصروفات التمويلية.
- تمثل إيرادات عارضة غير مستمرة.
- يرجع ذلك إلى الزيادة السنوية في الأجور وزيادة أسعار قطع الغيار والإنارة ومصروفات الصيانة وأتعاب المستشار الضريبي لإنهاء سنوات الفحص مع مصلحة الضرائب والضرائب والرسوم السلعية والتبرعات الحكومية.
- يرجع ذلك إلى رسملة أصول فندق النيل ريتزكارلتون عن ختاميات المقاولين والأصول المشتراة من الإحلال والتجديد

الملحوظة :

٢ القيمة المضافة :

- حققت الشركة قيمة مضافة إجمالية بلغت ٢٥٣,٩٧٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل ٤٨٤,٩٥٨ مليون جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بإنخفاض بلغ ٢٣٠,٩٨٢ مليون جنيه بنسبة ٤٧,٦%.
- حققت الشركة قيمة مضافة صافية بلغت ٢١٧,١٤٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل ٤٤٨,٥٢٦ مليون جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بإنخفاض بلغ ٢٣١,٣٨٠ مليون جنيه بنسبة ٥١,٦%.
- زاد إجمالى الأجور إلى ٢٣,٤٥١ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل ٢١,٢٨٤ مليون جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٢,١٦٧ مليون جنيه بنسبة ١٠,٢% ؛ وصاحب ذلك زيادة المتوسط السنوى لأجر العامل إلى نحو ٢٥٤,٩ ألف جنيه مقابل ٢٢٨,٩ ألف جنيه بنحو ٢٦ ألف جنيه بنسبة ١١,٤% خلال عامى المقارنة.

رد الشركة:-

- نتيجة إنخفاض إيرادات النشاط بمبلغ ٢٢٩ مليون جنيه وزيادة تكلفة السلع والخدمات بمبلغ ٣٠٧ ألف جنيه.
- يرجع ذلك للزيادة الحتمية فى الأجور بالإضافة إلى العلاوة الدورية المستحقة وخروج بعض العاملين للمعاش وإحتساب مكافأة نهاية الخدمة لهم.

الملحوظة :

ثالثا : هيكل التمويل :-

- إنخفاض إجمالى الأصول الى ١٨٠٠,٥٥٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠مقابل ١٨٥٤,٥٠١ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٥٣,٩٥١ مليون جنيه بنسبة ٢,٩% ، وقد تم تمويل إجمالى الأصول من مجموع حقوق الملكية بنسبة ٣٨,٥% ، ومن إجمالى الإلتزامات بنسبة ٦١,٥% مقابل ٤٠,٩% : ٥٩,١% فى تاريخى المقارنة.

رد الشركة:-

- ملاحظة تقريرية نتيجة إستهلاك مبلغ نحو ٤٩ مليون جنيه عن الأصول الغير ملموسة عن فندق النيل ريتز(أجور العاملين- فوائد القرض) طبقاً لقرارات الجمعية العمومية على خمس سنوات.

الملحوظة :

- زيادة مجموع حقوق الملكية إلى ٦٩٣,٥٦١ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٦٨١,٢٠٦ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ١٢,٣٥٥ مليون جنيه بنسبة ١,٨% وقد تبين ما يلى :-
  - ❖ ثبات رأس مال الشركة عند ١٩٨ مليون جنيه فى تاريخى المقارنة .
  - ❖ ثبات الإحتياطيات عند ٤٥٧,٢١٧ مليون جنيه فى تاريخى المقارنة.
  - ❖ تحقيق خسائر مرحلة بلغت ١٩,٠٦٩ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل أرباح مرحلة بلغت ٢٥,٩٨٩ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠.

رد الشركة:-

- أرقام حقوق الملكية المدرجة عن عام المقارنة يتم إثباتها بعد تأثيرات إعتماد الجمعية لحساب التوزيع .
- نتيجة إعتماد الجمعية لحساب التوزيع لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ وبالتالى تظهر أرباح مرحلة بعد التوزيعات والعام الحالى لم يتم إنعقاد الجمعية بعد وسيتم إقفال الخسائر المرحلة مع حـ/التوزيع بعد إعتماد الجمعية والباقى من حـ/التوزيع وهى أرباح مرحلة.

الملحوظة :

- زيادة الالتزامات غير المتداولة إلى ٨٩٣,٧٨٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٨٩٣,١٤١ مليون جنيه فى٢٠١٩/٦/٣٠بنحو ٦٣٩ ألف جنيه بنسبة ٠,١% ويرجع ذلك إلى إنخفاض القروض طويلة الأجل من البنوك إلى ٨١٢,١٥٤ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٨٢٨,٠٦٢ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ١٥,٩٠٠ مليون جنيه بنسبة ١,٩% وزيادة إلتزامات ضريبية مؤجلة إلى ٨١,٦٢٦ مليون جنيه مقابل ٦٥,٠٧٩ مليون جنيه بزيادة نحو ١٦,٥٤٧ مليون جنيه بنسبة ٢٥,٤%.
- إنخفاض الإلتزامات المتداولة إلى ٢١٣,٢٠٩ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٢٨٠,١٥٣ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٦٦,٩٤٤ مليون جنيه بنسبة ٢٣,٩%.

رد الشركة:-

- يرجع إنخفاض القروض طويلة الأجل إلى قيام الشركة بسداد أقساط ربع سنوية ، مع الأخذ فى الإعتبار العوائد المرسملة نتيجة مبادرة البنك المركزى بتأجيل سداد أقساط القروض والفوائد لمدة ستة أشهر ، أما الإلتزامات الضريبية المؤجلة ترجع زيادتها إلى إثبات ضريبة مؤجلة عن الإقرار الضريبى للشركة لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- يرجع ذلك إلى قيام الشركة بسداد ضمانات وختاميات المقاولين لفندق النيل ريتزكارلتون وإنخفاض ضريبة الدخل المستحقة من ٤١,١ مليون جنيه لتصبح ٣,٥ مليون جنيه فقط بالإضافة إلى إثبات دائنو توزيعات خلال عام المقارنة بعد إعتماد الجمعية العمومية بمبلغ ٧٧,٢ مليون جنيه .

الملحوظة :

- بلغت الديون المستحقة على الشركة ١١٠٦,٩٨٩ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ١١٧٣,٢٩٤ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بإنخفاض نحو ٦٦,٣٠٥ مليون جنيه بنسبة ٥,٧% ، هذا وقد إنخفضت نسبتها إلى مجموع حقوق الملكية إلى ١٥٩,٦% مقابل ١٧٢,٢% فى تاريخى المقارنة.
- إنخفاض رصيد العملاء وأوراق القبض ومدينون إلى ٤,٤٠٣ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٤٦,٣٥٤ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٤١,٩٥١ مليون جنيه بنسبة ٩٠,٥%.

رد الشركة:-

- ملاحظة إيجابية نتيجة سداد الأقساط الربع سنوية للقرض المصرفى وسداد ختاميات وضمانات أعمال المقاولين.
- نتيجة عدم تحقيق فندق النيل ريتز لأرباح منذ بداية أزمة جائحة كوفيد ١٩ وكذا غلق كازينو الألعاب.

الملحوظة :

- زيادة حسابات مدينة لدى الشركات القابضة والشقيقة إلى ١٠١,٣٧٣ مليون جنيه مقابل ٧٣٥ ألف جنيه بنحو ١٠٠,٦٣٨ مليون جنيه يتضمن المقيد على كازينو الألعاب عن ضريبة القيمة المضافة عن حصة المالك من إيرادات كازينو الألعاب بفندق ريتزكارلتون منذ نوفمبر ٢٠١٦ وحتى مارس ٢٠٢٠ وجارى التفاوض مع شركة جينتنج لأنهاء الخلاف.

رد الشركة:-

- توصلت شركة مصرللفنادق من خلال إعادة التفاوض مع شركة جينتنج إلى الموافقة على البديل المطروح من قبل مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧. والموافق عليه من الجمعية العمومية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ لتحمل ضريبة القيمة المضافة مناصفة عن حصة شركة مصر للفنادق فى إيرادات كازينو الألعاب والتعويضات والغرامات مع عدم المساس بحصة شركة مصر للفنادق والبالغة ٢٥% وإستمرار سريان ذلك بعد إفتتاح الكازينو مرة أخرى وحتى نهاية التعاقد فى عام ٢٠٢٦
- تم توقيع التعاقد مع شركة جينتنج بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٤ وتم الحصول على شيك من شركة جينتنج بقيمة الدفعة المقدمة بنسبة ٢٥% عن مايخص شركة جينتنج من الضريبة الأصلية وجدولة ما يخص شركة جينتنج من باقى الضريبة الأصلية والتعويضات والغرامات على أقساط ربع سنوية ومماسيكون له التأثير على إنخفاض الأرصدة المدينة وعلى التدفقات النقدية للشركة خلال الفترة القادمة .

الملحوظة :

- زيادة رأس المال العامل إلى ٢٩٥,٩٣١ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٢٧١,٧٨٦ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٢٤,١٤٥ مليون جنيه بنسبة ٨,٩% وذلك لإنخفاض كل من الأصول المتداولة بنحو ٤٢,٧٩٩ مليون جنيه بنسبة ٧,٨% (إنخفاض رصيد العملاء وأوراق القبض بنحو ٤٠,٢٤٨ مليون جنيه بنسبة ٩٩,٧% ، وإنخفاض رصيد ودائع بالبنوك بنحو ٨٨,٩٣٦ مليون جنيه بنسبة ٣٨,١%) ، والإلتزامات المتداولة بنحو ٦٦,٩٤٤ مليون جنيه بنسبة ٢٣,٩% ، مما أدى إلى زيادة نسبة التداول إلى ٢٣٨,٨% فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ١٩٧% فى ٢٠١٩/٦/٣٠.
- إنخفض معدل العائد على إجمالى الأصول إلى ٣,٢% فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٩,٥% فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ، كما إنخفض معدل العائد على مجموع حقوق الملكية إلى ٨,٣% مقابل ٢٣,٣% فى تاريخى المقارنة.
- أسفرت قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ عن تدفق نقدى سالب بلغ نحو ٨٨,٩٣٦ مليون جنيه وذلك نتيجة لتحقيق صافى تدفق نقدى موجب من نشاط التشغيل بلغ نحو ٦٨,٨٤٦ مليون جنيه ، وتدفق نقدى سالب من كل من نشاط الاستثمار بنحو ٣٥,٨٠١ مليون جنيه (نتيجة المدفوعات النقدية لإقتناء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ) بنحو ٦٩,٣٦٢ مليون جنيه) ونشاط التمويل بنحو ١٢٢,١٢٧ مليون جنيه ، ١٤٦ ألف جنيه قيمة محصلة موجبة نتيجة تغير فى أسعار فروق عملة أجنبية مما أدى إلى إنخفاض رصيد النقدية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ إلى ١٤٤,٣٠٤ مليون جنيه مقابل ٢٣٣,٢٤٠ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد إنخفضت نسبة السيولة السريعة إلى ٦٧,٧% مقابل ٨٣,٣% فى تاريخى المقارنة .

وزارة قطاع الأعمال العام
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

شركة مصر للفنادق
ش.ت.م.م

رد الشركة:-

- يرجع ذلك لإثبات مديونية على شركة جيلتنج نحو مبلغ ١٠١,٤ مليون جنيه عن القيمة المضافة لكازينو الألعاب منذ بداية الإفتتاح وحتى مارس ٢٠٢٠ بالإضافة للتعويضات والضريبة الإضافية المسددة عن التهرب الضريبي . بالرغم من إنخفاض أرصدة النقدية بالبنوك نتيجة توقف التدفقات النقدية الداخلة من فندق النيل ريتز كارلتون وكازينو الألعاب من ابريل وحتى يونيه ٢٠٢٠
- إنخفاض معدل العائد على إجمالي الأصول ترجع لإنخفاض صافي الربح بعد الضرائب بمبلغ نحو ٩١مليون جنيه ، أما إنخفاض معدل العائد على مجموع حقوق الملكية نتيجة لإنخفاض صافي الربح بالإضافة إلى أن حقوق الملكية في فترة المقارنة تم إدراجها بعد إعتماد الجمعية العمومية لحساب التوزيع وتغذية الإحتياطيات
- ملاحظة تقريرية إيجابية والتي ترجع إلى إنخفاض مقبوضات العملاء وزيادة الضرائب الغير مباشرة وضريبة الدخل المدفوعة ، وزيادة مدفوعات مشروعات تحت التنفيذ الناتجة عن تطوير فندق سفير دهب وزيادة التوزيعات المدفوعة طبقاً لقرار الجمعية العمومية ، وترجع إنخفاض نسبة السيولة السريعة إلى إنخفاض النقدية لدى البنوك وما في حكمها بمبلغ ٨٩ مليون جنيه.

الملحوظة :

رابعا: النشاط الاستثماري:

١. متابعة الإستثمارات المالية في الشركات المشتركة :

- مساهمة الشركة في خمس شركات مشتركة بلغت إستثماراتها المالية ١٤,٣٨٥ مليون جنيه في ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، ٢٠١٨/٢٠١٩.
- لم تحقق الشركة أية عوائد عن استثماراتها خلال عامي المقارنة كما يلي :-

- حققت شركة أبو ظبي للتنمية السياحية ، ورواد الواحات للتنمية السياحية ، ومصر سيناء للسياحة أرباح عن عام ٢٠١٨ بلغت ٧٩,٤٩٩ مليون جنيه ، ١٥٤ ألف جنيه ، ٥,٠٠٢ مليون جنيه على التوالي ، ولم تقم أي من الشركات بتوزيع الأرباح .
- أسفرت نتائج الأعمال لشركة مصر أسوان للسياحة عن خسائر بلغت ١,٤٥٨ مليون جنيه عن عام ٢٠١٩ ، وقد تم بيع أسهم شركة الإسماعلية الجديدة للإستثمار والسياحة وتحصيل كامل القيمة البيعية من المشتري بالمشاركة مع بنك مصر وفقاً للعقد المبرم وجاري الإنتهاء من نقل ملكية الأسهم بمعرفة شركة السمسرة كما ورد بتقرير مجلس الإدارة.

رد الشركة:-

- تساهم الشركة في (٥) شركات مشتركة بلغت قيمة مساهمة الشركة في هذه الشركات ١٤,٣٨٥ مليون جنيه وبدراسة نتائج اعمال تلك الشركات كمحفظة استثمارية واحدة تبين ما يلي :-
- حققت شركة ابوظبي لاستثمارات السياحية أرباح طبقا لميزانية ٢٠١٨ وتم إثبات نصيب الشركة كإيرادات إستثمارات خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ نحو ٢,٥ مليون جنيه.
- حققت شركة رواد الواحات ارباح طبقا لميزانية ٢٠١٩ ولم يتم توزيع أرباح حيث سيتم إستخدام الأرباح في تطوير فندق رواد الواحات المملوك للشركة.

- حققت شركة مصر سيناء للسياحة أرباح طبقاً لميزانية ٢٠١٩ ولم يتم توزيع أرباح حيث سيتم إستخدام الأرباح فى تطوير مشروعاتها بسانت كاترين.
- شركة مصر اسوان حققت خسائر طبقاً لميزانية ٢٠١٩ وجارى العمل على حل المشكلات الخاصة بشركة مصر أسوان بالتنسيق بين مجلس الوزراء ووزارة السياحة والشركة الوطنية نيوتيب بخصوص قرية توت امون مما سيساعد الشركة على تحقيق نتائج أفضل.
- وبالنسبة لشركة الشرق الأوسط جارى العمل بالتنسيق مع شركة إيجوث والمصفى وكافة الأطراف المعنية لإنهاء التصفية بأسرع وقت ممكن حيث مرت عملية التصفية بعثرات كثيرة سواء من قبل محافظة الإسماعيلية أو عدد القضايا المرفوعة على الشركة.
- تأخير نقل ملكية الأسهم عن شركة الإسماعيلية بعد تحصيل الشركة لكامل القيمة البيعية وغرامات التأخير ناتج من شركة السمسرة التابعة للمشترى وليس من الشركة حيث قامت الشركة بتقديم كافة النماذج المطلوبة وإعتمادها لنقل ملكية الأسهم للمشترى
- والشركة لا تتوانى فى دراسة موقف الشركات المشتركة بما يحقق أكبر إستفادة من الإستثمار فى المشروعات المشتركة وفى ضوء الضوابط الحاكمة لذلك.

المحوظة :

٢- متابعة المشروعات الإستثمارية :

- تضمنت الموازنة الاستثمارية للشركة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ اعتماد مبلغ ١٥٨,٤٧٣ مليون جنيه للمشروعات الاستثمارية (سداد ختاميات المقاولين عن أعمال تطوير فندق النيل ريتزكارلتون ، التكلفة الإستثمارية لتطوير فندق سفير دهب ريزورت وشراء أصول تمقر الشركة (أجهزة حاسب – برامج)) ، وقد بلغ المنصرف الفعلى نحو ٧٩,٢٠١ مليون جنيه بإنخفاض قيمته ٧٩,٢٧٢ مليون جنيه بنسبة ٥٠% ، وقد تم التمويل ذاتياً وقد لوحظ ما يلى:-

- بلغ المعتمد لتطوير فندق سفيردهب نحو ١٣٩,٣٧٥ مليون جنيه فى حين بلغ المنصرف الفعلى نحو ٦٢,٤٥٦ مليون جنيه بإنخفاض قيمته ٧٦,٩١٩ مليون جنيه بنسبة ٥٥,٢%.
- بلغ المعتمد لإحلال وتجديد وإستكمال أعمال التطوير بفندق النيل ريتزكارلتون نحو ١٨,٨٩٨ مليون جنيه فى حين بلغ المنصرف الفعلى نحو ١٦,٧٠٥ مليون جنيه بإنخفاض قيمته نحو ٢,١٩٣ مليون جنية بنسبة ١٣,١%.

رد الشركة:-

- نتيجة الظروف الإستثنائية التى مرت بها البلاد من تفشى جائحة كوفيد-١٩ والإجراءات الإحترازية التى تم إتخاذها والتى أدت إلى صعوبة الإنتقال بين المحافظات وحظر التجوال مما أدى إلى ضرورة إضافة مدة إضافية لتنفيذ تلك الأعمال الإضافية وتجاوز الظروف التى مرت بها البلاد.
- إنخفاض المنصرف الفعلى من الإحلال والتجديد عن المعتمد بخطة الإحلال والتجديد يرجع إلى الظروف الإستثنائية التى مرت بها البلاد من تفشى جائحة كوفيد-١٩ والإجراءات الإحترازية التى تم إتخاذها.

المحوظة :

خامساً: إجراءات الحفاظ على البيئة والمسئولية الإجتماعية والحماية المدنية:

١- المسئولية الإجتماعية :

- أهم ما تقدمه الشركة من برامج للمسئولية الإجتماعية وفقاً للآتى :

وزارة قطاع الأعمال العام
شركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

شركة مصر للفنادق
ش.ت.م.م

١/١ مراعاة الحفاظ على البيئة :-

- ضمان تطبيق أعلى المعايير البيئية فى أعمال تطوير وتحديث فنادقها.

٢/١ ضمان سلامة بيئة العمل :

- تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية فى أماكن العمل بمواقع المشروعات والتوعية ببرامج ترشيد إستهلاك الطاقة والمياه وتطبيق معايير الأمانة Life Safety بمشروعاتها.

٣/١ تحسين ظروف العمل :-

- توفير الرعاية الصحية للعاملين سواء عن طريق طبيب مقيم بالشركة أو تقديم الرعاية الصحية لهم عن طريق المستشفيات الخارجية.
- توفير فرص الحصول على دورات تدريبية لتنمية مهارات العاملين بالشركة.
- توفير المستلزمات التعليمية لإستكمال فرص التعليم من كتب وأقراص مدمجة.
- تقديم أنواع الدعم من مكافآت تشجيعية لإجتياز الدورات التدريبية أو الإعانات المالية فى حالات زواج أحد الأبناء أو المواساة الإجتماعية فى حالة وفاة أحد الأبناء.
- إتاحة فرص الترقى لجميع العاملين فى إطار اللوائح والنظم المعمول بها فى الشركة.

رد الشركة:-

- ملاحظات إيجابية .

الملحوظة :

٢- إجراءات الحماية المدنية :

- تم تجديد مدة الترخيص والتشغيل الممنوحة للشركة لمدة عام والخاصة بالوقاية من إخطار الحريق ويراعى التجديد فى الميعاد.
- قامت الشركة بإعداد خطة طوارئ للإشراف على أعمال الوقاية ومكافحة الحريق تتمثل فى :-
- تم تدريب عدد (٥) من العاملين على إستعمال اجهزة الإطفاء وكيفية إخلاء الدور الذى تشغله الشركة.
- فريق إرشاد للعاملين عند حدوث وإخلاء الدور الكائن الشركة.
- فريق للمكافحة الأولوية مزود بادوات وأجهزة إطفاء.
- فريق للإنقاذ من العاملين تم تدريبهم على أعمال الإنقاذ بمعرفة المختص بمصلحة الدفاع المدنى والحريق.
- فريق للإسعافات الأولية بالإدارة الطبية لمواجهة الطوارئ.

رد الشركة:-

- ملاحظات إيجابية .

سادساً : التوصيات :

١. العمل على التخلص من الخسائر المرحلة.
٢. دراسة موقف المساهمات فى الشركات المشتركة التى لا تدر عائد ، ودراسة جدوى الدخول فى إستثمارات جديدة.
٣. العمل على سرعة الإنتهاء من عمليات التطوير والتحديث لفندقى الشركة حتى يتسنى تنمية إيرادات الشركة وتحسين إقتصاديات النشاط.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

وزارة قطاع الأعمال العام
شركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

رد الشركة:-

- يتم إقفال رصيد الخسائر المرحلة فى نهاية العام بعد إعتماد الجمعية العمومية لحساب التوزيع.
- سيتم دراسة موقف المساهمات فى الشركات المشتركة التى لا تدر عائد على الشركة فى ضوء الضوابط واللوائح المنظمة لذلك وإجراء دراسة جدوى للدخول فى إستثمارات جديدة.
- تم تطوير فندق النيل ريتزكارلتون بالكامل والذى يحقق حالياً أكبر أفضلية للحجز بالقاهرة وبما ينعكس على نسب الإشغال بالفندق ، وجارى العمل على الإنتهاء من تطوير فندق سفير دهب ريزورت خلال المرحلة القادمة فضلاً عن عمليات التحديث المستمرة لفندق النيل ريتزكارلتون المستمر لتحسين إقتصاديات النشاط.

ثم أعطت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق الكلمة للسادة المساهمين .

فتقدم السيد المساهم / محب جيد سعيد بمذكرة مرفوعة للجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١ بخصوص الإعتراض على تشكيل مجلس إدارة الشركة :-

١- تم الإنتقال من القانون (٢٠٣) لسن ١٩٩١ إلى القانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ رغم عدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠.

٢- كان من المقرر تشكيل المجلس فى جمعية ٢٠٢٠/٩/٣٠ حيث ورد ضمن جدول أعمالها وتم تأجيله لعدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ ورغم عدم زوال هذا السبب فقد تم التشكيل اليوم وفق نفس القانون الذى لم تصدر لائحته التنفيذية.

٣- تعين عضو مجلس الإدارة ممثل المال الخاص على أساس الأكثر أسهماً يعد مخالفة صريحة لأى قانون سواء القانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ أو القانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ أو القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ نظراً لعدم ورود هذا النص بأى من القوانين الثلاثة.

٤- إن عضويتى بمجلس إدارة شركة مصر للفنادق ممثلاً لرأس المال الخاص بموجب إنتخابى بالتزكية لمدة ثلاث سنوات إعتباراً من ٢٠١٨/١١/١٢ وحتى ٢٠٢١/١١/١١ طبقاً لقرارات الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ بالموافق على مذكرة شركة مصر للفنادق وشهادة الشركة بذلك.

وعلى ذلك فإننى الممثل الشرعى الوحيد لرأس المال الخاص فى عضوية مجلس إدارة شركة مصر للفنادق حتى ٢٠٢١/١١/١١ تحت مظلة أى قانون من القوانين الثلاث لأننى عضو منتخب من جميع السادة المساهمين بنسبة ١٠٠% يؤكد ذلك تقرير الإفصاح الصادر من الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٧ للبورصة المصرية والذى يؤكد تمثيلى لعدد (١٨٢٢٠٣٢٦) سهم بنسبة ٤٦% من إجمالى أسهم الشركة وعددها (٣٩٦٠٠٠٠٠) سهم أمام من تم تعيينه اليوم مهما كان عدد أسهمه فهو لا يمثل إلا نفسه لذلك فإن هذا التشكيل يعد باطلاً ومخالفاً لقرارات الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ كما يعد مخالفاً لأحكام القانون.

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

إدارة قطاع الأعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

قرئت عليه السيدة الأستاذة/ ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق بأنه تم تشكيل مجلس الإدارة طبقاً للقانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ ووفق التمثيل النسبى للأغلبى أسهم ، وأن هذا المجلس سوف يقوم بإجراءات الإنتقال وتوفيق الأوضاع إلى القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠.

تلت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق قرارات الجمعية العامة العادية كما يلى :

أولاً : الجمعية العامة العادية :

ـ الميزانية العمومية للشركة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ :

القـــرار : الموافقة على الآتى:-

- إعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وتقرير الحوكمه عن نفس الفترة.
- الإحاطة علماً بتقرير السادة / مراقبى حسابات الشركة وتقرير تقويم الأداء للجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والرد عليهما مع مراعاة تلافى ما جاء بالتقريرين.
- التصديق على قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وعلى حسابات النتيجة والقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والتى أظهرت تحقيق صافى ربح ٥٧،٥١٧ مليون جنيه مقابل ١٧٦،٣٩٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنسبة نقص ٦٧% وعرض القوائم بعد التعديل على الجهاز المركزى للمحاسبات .
- التصديق على حساب التوزيع عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
- إقرار العلاوة الدورية المستحقة للعاملين فى ٢٠٢٠/٧/١ .
- إبراء ذمة مجلس الإدارة وإخلائه المسئولية عن السنة المالية المنتهية فى٢٠٢٠/٦/٣٠.
- منح السادة العاملين مكافأة ١٢ شهر تحميلاً على حساب التوزيع .
- توزيع كوبون بواقع ٣٥ قرش للسهم تحميلاً على حساب التوزيع .
- الموافقة على منح مكافأة لمجلس إدارة الشركة وفقاً للضوابط الواردة من وزير قطاع الأعمال العام.

توزيع حصة العاملين غير النقدية فى أرباح العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ :

القرار : الموافقة على توزيع حصة العاملين غير النقدية بالشركة لإبرام وثائق تأمين جماعية للعاملين .

وزارة قطاع الأعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

حساب توزيع الأرباح
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠

القيمة بالجنيه

البيـــان	جزئى	كلى
صافى الربح بعد الضرائب	٥٧ ٤١٢ ٤٤٠	
يخصم : الأرباح والخسائر المرحلة من العام السابق	(١٩ ٠٦٨ ٥٩٦)	
يخصم : صـافى الأربـاح الرأسـمالية	(٤ ٥١٠ ٢٤٧)	
الأرباح القابلـة للتوزيع		٣٣ ٨٣٣ ٥٩٧
توزع على النحو التالى :		
احتياطيات		
إحتياطى قانونـى	٥ ٧٤١ ٢٤٤	
إحتياطى نظامـى	٥ ٧٤١ ٢٤٤	
(٠.٥% حصة الشباب والرياضة)	٢٨٧ ٠٦٢	
الباقى القابـل للتوزيـع		٢٢ ٠٦٤ ٠٤٧
توزيع أول ٥% من رأس المال		٩ ٩٠٠ ٠٠٠
توزيع أول للمساهمين	٨ ٩١٠ ٠٠٠	
توزيع أول للعاملين	٩٩٠ ٠٠٠	
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		١ ٢٠٠ ٠٠٠
الباقى		١٠ ٩٦٤ ٠٤٧
توزيع ثان – مساهمين		٤ ٩٥٠ ٠٠٠
توزيع ثان – العاملين		٥٥٠ ٠٠٠
الباقى (أرباح مرحلـة)		٥ ٤٦٤ ٠٤٧

- توزيعات المساهمين ٣٩ ٦٠٠ ٠٠٠ سهم على أساس الكوبون ٠.٣٥ جم/ سهم
- تبلغ قيمة توزيعات المساهمين ١٣ ٨٦٠ ٠٠٠ جنيه.
- تبلغ قيمة توزيعات العاملين ١ ٥٤٠ ٠٠٠ جنيه.
- تبلغ قيمة توزيعات مجلس الإدارة ١ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه.

وزارة القطاع الأعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

شركة مصر للفنادق
ش.ت.م.م

القـــرار : الموافقة على الآتى :

- إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة مصر للفنادق وفقاً لأحكام قانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديلات قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك لمدة ثلاث سنوات إعتباراً من ٢٠٢٠/١١/٢ وحتى ٢٠٢٣/١١/١ ليصبح على النحو التالى :

- السيد الأستاذ / حسين رضوان محمد ابراهيم رضوان رئيس مجلس إدارة غير متفرغ
- السيد الأستاذ / عمرو عطيه أحمد جمعه — العضو المنتدب التنفيذى
- السيد الأستاذ / محمد صبرى عدلى — عضو غير متفرغ
- السيد الأستاذ / هشام زعـــزوع — ممثل المال الخاص بنسبة ١٦,٦٢٩%
  عن الاستاذ/ خالد عبد الله

- عضو منتخب من العاملين بالشركة الحاصل على أعلى الأصوات وفقاً لتعديلات قانون قطاع الأعمال العام رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠.

- يتقاضى السيد رئيس مجلس الإدارة غير المتفرغ مكافأة مقطوعة بمبلغ عشرين ألف جنيه.

- يتقاضى السيد العضو المنتدب التنفيذى راتب مقطوع بمبلغ خمسة وأربعين ألف جنيه.

- إستمرار صرف بدلات حضور المجلس والانتقال وفقاً للقواعد السابقة على آلا يزيد عن الحد الـذى يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء.

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١

وانتهى الاجتماع على ذلك ،،،

فارزى الأصوات :-

- السيد الأستاذ / سعد صابر على الحاج
- السيد الأستاذ / حسين على الكربيتى

أمين سر الجمعية العامة للشركة

السيد الأستاذ/ محسن سيد غريب

الجهاز المركزى للمحاسبات :

السيدة المحاسب/ صفاء محمد عبده

وكيل الوزارة – القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيد المحاسب / محمد أنيس محمد

وكيل الوزارة – نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيدة المحاسبة/ ماجدة ملك مينا

مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات

السيدة المحاسبة/منال مجدى مرزوق محمود

مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات

رئيس مجلس إدارة

الشركة القابضة للسياحة والفنادق

ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق

((ميرفت حطبـــة))

تحريراً فى : ٢٠٢١/٨/٥

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

محضر

إجتماع الجمعية العامة غير العادية (الموثق)

لشركة مصر للفنادق

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١

محضر

اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الموثق)

لشركة مصر للفنادق

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١

إجتمعت الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للفنادق فى تمام الساعة الثالثة والنصف من عصر يوم الاحد الموافق ٢٠٢٠/١١/١ بفندق النيل ريتزكارلتون – بقاعة القاهرة – القاهرة وذلك بناء على الدعوة الموجهة من السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة – رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة والتى نشرت بالصحف وأرسلت للمساهمين بالبريد المسجل طبقاً لأحكام القانون.

وذلك للنظر فى جدول الأعمال الآتى :-

١- الموافقة على الخروج من العمل تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ للعمل تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

٢- الموافقة على النظام الأساسى للشركة وفقا لإحكام القانون رقم ١٥٩لسنة ١٩٨١ وفقا للعقد والنظام المرفقين .

فى انهاء كافة الاجراءات والتعاملات والتأسيس والشهر مع الهيئة العامة للاستثمار وكافة الجهات الرقابية والحكومية.

وتولى رئاسة الجمعية السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة – رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق وقد حضر الإجتماع السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة الآتى أسماؤهم :-

مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق:-

- السيد المهندس/ عادل أمين والى
- السيد الأستاذ/ محمد وهب الله محمد
- السيد الأستاذ / أيمن أحمد فؤاد عبد العزيز
- السيد الأستاذ / محمد ماجد محمد المنشاوى

مجلس إدارة شركة مصر للفنادق :-

- السيد الأستاذ/عمرو عطيه احمد — رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- السيد الأستاذ/ محمد صبرى عدنى — عضو غير متفرغ
- السيد المهندس / محب جيد سعيد — عضو مجلس الإدارة (ممثل المال الخاص)
- السيد الأستاذ / ياسر محمود سامى عبد المعطى — عضو مجلس الإدارة (ممثل العاملين)
- السيد الأستاذ / عصام سعيد محمد عبد الحليم — عضو مجلس الإدارة (ممثل العاملين)
- السيد الأستاذ / سامح سعيد على — رئيس اللجنة النقابية للعاملين

أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات (إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق):

- السيدة المحاسب/ صفاء محمد عبده — وكيل الوزارة- القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيد المحاسب / محمد أنيس محمد — وكيل الوزارة نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيدة المحاسب / ماجدة ملك مينا — مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
- السيدة المحاسب/ منال مجدى مرزوق محمود — مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات (الإدارة المركزية للخطة وتقويم الأداء) :-

- السيدة المحاسبة/حنان كمال الدين زيادة — وكيل الوزارة – رئيس قطاع المشرف على إدارة الفنادق
- السيدة المحاسبة/سحر رشدى إبراهيم — مدير عام الإدارة العامة للفنادق

مركز معلومات القطاع العام :-

- السيدة الأستاذة / عزة فؤاد يوسف — رئيس الإدارة المركزية – مركز معلومات قطاع الأعمال العام
- السيد الأستاذ/إيهاب عبد الغنى السيد — مدير عام – مركز معلومات قطاع الأعمال العام

وبدأ الاجتماع بتعيين السيد/أمين السر والسادة جامعى الأصوات للجمعية العامة غير العادية للشركة كالآتى :

أمين سر الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للفنادق :-

- السيد الأستاذ / محسن سيد غريب — مدير عام - قطاع المكتب الفنى

جامعى الأصوات :-

- السيد الأستاذ / سعد صابر على الحاج — مستشار (أ) والمشرف على قطاع الأوراق المالية
- السيد الأستاذ / حسين على الكربينى — مدير عام - قطاع الأوراق المالية

وزارة قطاع الأعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

لم يحضر الإجتماع كل من :-

- السيد الأستاذ /عبد الرحمن محمد نطفى وكيل الجهاز (خطة/اقتصاد)-الجهاز المركزى للمحاسبات
- السيدة المحاسبة/منال عبد الفتاح المرشدى وكيل الوزارة – رئيس قطاع التجارة الخارجية والقطن والسياحة والفنادق
- السيد الأستاذ/ عمرو محمد الشافعى عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق

ثم أعلنت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس الجمعية العامة للشركة صحة انعقاد الجمعية العامة غير العادية حيث أسفرت عملية فرز الأصوات عن ثبوت حضور حملة الأسهم بالأصالة والوكالة لعدد (٢٨١٣٢٧٧) من عدد الأسهم الكلية البالغ قدرها (٣٩ ٦٠٠ ٠٠٠) ونسبة الحضور ٧١%.

وقد أفتتحت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة –رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة مستهله حديثها (بسم الله الرحمن الرحيم) أرحب بالسادة أعضاء الجمعية العامة غير العادية للشركة والسادة/ ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات والسادة المساهمين والسادة العاملين بالشركة.

سبق وتم إنعقاد إجتماع خلال الشهر الماضى لمناقشة التسوية الودية مع إدارة الكازينو وأعمال أثرها على القوائم المالية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وتم نشر إعلان لمناقشة الموضوعين المعروضين على الجمعية العامة غير العادية وهما :-

١- المذكرة الخاصة بالخروج من العمل تحت مظلة القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ للعمل تحت مظلة القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١.

٢- مذكرة خاصة بتعديل النظام الأساسى للشركة وفقاً لأحكام القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتعديلات أحكام قانون القطاع العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١.

سوف يتم عمل التعديلات على النظام الأساسى وفق أحكام القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ مع العلم بأن هذه التعديلات هى نفس التعديلات الواردة بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ علماً بأن تعديلات القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ فى الأصل هى نفس القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ، وعند عقد جمعية لتحويل الشركة للعمل تحت مظلة القانون رقم (١٥٩) لن يتم عمل نظام أساسى أخر لأن التعديلات الواردة هى نفس النظام الأساسى وفق القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ والمذكرة المعروضة بها كافة البنود الخاصة بتعديل النظام الأساسى لشركة مصر للفنادق بما يتوافق مع أحكام القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠.

ثم تسألت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة –رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة هل الجهاز المركزى لديه أى إعتراض

تحدثت السيدة الأستاذة المحاسب/ صفاء محمد عبده – وكيل الوزارة – القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات: أوضح للجمعية بأن جدول الأعمال المدرج والمعروض على الجمعية معروض عليه النظام الأساسى وفق القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ والمذكرة الخاصة بتعديل نظام الشركة وفق القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ غير مدرجه بجدول الأعمال وبذلك يوجد إختلاف مع ما تم نشره بالجرائد.

فردت عليها السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة –رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة: بأن الإعلان تم نشره على أساس صدور اللائحة التنفيذية قبل إنعقاد الجمعية ونظراً لعدم صدور اللائحة التنفيذية سوف يتم إرجاء تحويل الشركة للقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ لحين صدور اللائحة التنفيذية ، حيث أن القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ تضمن أن تحويل الشركة للقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ يتم وفق الضوابط الواردة باللائحة التنفيذية ، ولابد من تعديل النظام الأساسى للشركة وفق القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ لأن الشركة إما تكون تابعة للقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ أو القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ وليست معلقة بين القانونين والنظام الأساسى المعروض على الجمعية حالياً هو نفس النظام الأساسى الذى يتم العمل به وفق أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وفى حالة صدور اللائحة التنفيذية سوف يتم العمل بنفس النظام الأساسى المعدل وعدم عرضه على الجمعية مرة أخرى لأنه ينطبق مع أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١.

ثم عقبت السيدة الأستاذة المحاسب/ صفاء محمد عبده – وكيل الوزارة – القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات: بأن الإدارة مازالت عند رأيها بأن ذلك مخالف للقانون.

ثم تحدث السيد المساهم/ إبراهيم إبراهيم : بأن الإعلان واضح وصريح بأن المعروض على الجمعية النظام الأساسى وفق القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وعدم مناقشة النظام الأساسى للشركة وفق القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ لعدم صدور اللائحة التنفيذية ، أرجو من سيادتكم تأجيل الجمعية الغير عادية حتى يتم توفيق الأوضاع حتى يتم إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠.

ثم تحدثت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة –رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة: بأن المستشار القانونى للشركة القابضة سوف يقوم بالرد على حضرتك علماً بان القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ يتم العمل به منذ صدوره وفقاً لنص القانون.

ثم تحدث السيد الأستاذ/ المستشار القانونى للشركة القابضة قائلاً : بأن القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥ يتم العمل به منذ صدور القانون وعدم صدور اللائحة التنفيذية لا يعوق العمل بالقانون ، فيما عدا المادة (٣٩) مكرر من القانون الخاصة بتحويل الشركة إلى القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ لأنه ربط التطبيق بشروط صدور اللائحة التنفيذية ، ولا يجوز الإستمرار فى العمل بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ لحين صدور اللائحة التنفيذية لأنه تم تعديله بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠.

ثم تحدث السيد المساهم/ محب جيد سعيد بخصوص عدم الموافقة على مقترح تعديل النظام الأساسى للشركة طبقاً للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ وبالمذكرة التالية للأسباب الآتية:-

١- عدم إدراجه ضمن جدول أعمال الجمعية بالدعوة بالمخالفة للمادة (٢٠٧) من القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ الخاصة بقصر المداولة بالجمعية على مسائل جدول الأعمال.

٢- عدم إرساله للسادة مساهمي المال الخاص كمرفقات للدعوة للإطلاع والدراسة قبل الجمعية.

٣- عدم عرضه على مجلس إدارة الشركة.

٤- عدم إدراج الفقرتين (ز ، ح) من المادة (٦) الخاصتين بقواعد القيد بالبورصة المصرية وإجراءات الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن التمثيل النسبي والتصويت التراكمي في إنتخاب عضو مجلس الإدارة ممثل المال الخاص والذي تم إقرارهما بالجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ والواردة بالمادة (٢١ ب) بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠.

٥- عدم صور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠.

٦- شبهة عدم الدستورية وبصفة خاصة المادة (٤٧ ج) الخاصة بتوزيع مخصص مكافأة مجلس الإدارة في أرباح الشركة.

فردت عليه السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة -رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة: حضرتك بتعترض على القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ ونحن لسنا جهة إختصاص في ذلك فعليك الإتجاه إلى القضاء وليس مجاله الجمعية.

تلت السيدة الأستاذة / ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق قرارات الجمعية العامة غير العادية كما يلي :

١- الموافقة على تأجيل إحالة الشركة إلى القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ لحين صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠

٢- الموافقة على تعديل النظام الأساسي لشركة مصر للفنادق طبقاً للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥.

القـــــرار :-

مادة أولى : **الموافقة على تعديل النظام الأساسي لشركة مصر للفنادق بما يتوافق مع أحكام القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتعديلات بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك طبقاً للمذكرة المعروضة وهو مطابق لأحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ :**

وزارة قطاع الأعمال العام
HOTAC
الشركة القابضة للسياحة والفنادق

شركة مصر للفنادق
ش.ت.م.م

(٦)

تعديل النظام الأساسى لشركة مصر للفنادق
وفقاً لأحكام قانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠
الصادرة بتعديلات قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

مادة (٢١) قبل التعديل	مادة (٢١) بعد التعديل
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من ٩ أعضاء بما فيهم رئيس المجلس ويتم اختيارهم وتحديد من يتفرغ من الإدارة منهم وما يتقاضاه أعضاء المجلس من مكافآت وبدل حضور الجلسات وما يتقاضاه الأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة طبقاً لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية .	يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة تختاره الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ويتكون مجلس الإدارة من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن تسعة أعضاء بما فيهم رئيس المجلس ويكون تشكيل المجلس على النحو الوارد تفصيلاً بأحكام المادة (٢١) من القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ على النحو التالى : (أ) رئيس غير تنفيذى : تختاره الجمعية العامة للشركة بناءً على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة . (ب) أعضاء يمثلون المساهمين بالشركة وفقاً لهيكل ملكية الشركة بمراعاة قواعد التمثيل النسبى ، تعينهم الجمعية العامة مع عدم الاخلال بحق الشخص الاعتبارى المساهم فى الشركة فى تغيير ممثليه خلال مدة المجلس . (ج) ممثل أو اثنان من العاملين بالشركة بحسب عدد أعضاء مجلس الادارة ، يتم انتخابه أو انتخابهما طبقاً لاحكام القانون المنظم لذلك . ويستمر الحاصل على أعلى الأصوات من ممثلي العاملين بمجلس إدارة الشركة عضواً بمجلس إدارة الشركة لباقي مدته عند تطبيق حكم البند (ج) من المادة (٢١) من القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ . ويجوز أن يتضمن تشكيل مجلس الإدارة أعضاء مستقلين إضافيين من ذوي الخبرة بمجلس الإدارة لا يزيد عددهم على عضوين تختارهما الجمعية العامة بناءً على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة . وتحدد الجمعية العامة سنوياً ما يتقاضاه كل من رئيس و أعضاء المجلس من بدلات الحضور والانتقال للجلسات و المكافأة السنوية ، كما تحدد الجمعية العامة المزايا الأخرى للأعضاء المنتدبين بما في ذلك التأمين الطبي و وسائل الانتقال . وفي جميع الأحوال ، لا يجوز أن يزيد بدل الحضور و الإنتقال لرئيس وأعضاء المجلس عن الحد الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء . ويختار مجلس إدارة الشركة من بين أعضاء المجلس العضو المنتدب التنفيذي وغيره من الأعضاء المنتدبين للإدارة و يحدد ما يتقاضونه من راتب بالإضافة الى ما يستحقونه من مبالغ طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٢١ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ . ويحدد المجلس من يحل محل العضو المنتدب في حالة غيابه أو خلو منصبه أو تغييره .

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

شركة القابضة للسياحة والفنادق HOTAC إدارة قطاع الأعمال العام

المادة ٢٢ قبل التعديل	المادة ٢٢بعد التعديل
يعقد مجلس الإدارة جلسة مرة على الأقل كل شهر بالمركز الرئيسي للشركة بدعوة من رئيسه . ولا يجوز أن ينعقد المجلس خارج المركز الرئيسي إلا عند الضرورة وبحضور جميع أعضائه وفي هذه الحالة لا يكون الإنعقاد إلا داخل جمهورية مصر العربية .	يعقد مجلس الإدارة جلسة مرة على الأقل كل شهر بالمركز الرئيسي للشركة بدعوة من رئيسه وفي حالة غيابه يندب رئيس الجمعية العامة من بين اعضاء المجلس من يراس الإجتماع . ولا يجوز أن ينعقد المجلس خارج المركز الرئيسي إلا عند الضرورة وبحضور جميع أعضائه وفي هذه الحالة لا يكون الإنعقاد إلا داخل جمهورية مصر العربية.

المادة ٢٧ قبل التعديل	المادة ٢٧ بعد التعديل
يمثل عضو مجلس الإدارة المنتدب الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير ، ويتولى وحدة رئاسة العمل التنفيذي بالشركة وتصريف أمورها اليومية، والإشراف على سير العمل بجميع قطاعاتها ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة ، ولإتخاذ ما يراه من قرارات لتنظيم العمل وتحقيق الأهداف .	يمثل الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير العضو المنتدب التنفيذي ويختص العضو المنتدب التنفيذي بما يأتي:- ١- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة . ٢- إدارة الشركة وتصريف شئونها . وله أن يفوض واحداً أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة في بعض إختصاصاته .

المادة ٣١ قبل التعديل	المادة ٣١ بعد التعديل
تتكون الجمعية العامة للشركة وفقاً لما هو مبين من قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية .	تتكون الجمعية العامة للشركة وفقاً لما هو مبين بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام قانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ .

المادة ٤٤ قبل التعديل	المادة ٤٤ بعد التعديل
يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة وتقويم أدائها طبقاً للقانون .	ويجوز للجمعية العامة للشركة تعيين مراقب حسابات أخر للشركة بالإضافة الي مراقب الجهاز المركزي للمحاسبات من مراقبي الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة العامة للرقابة المالية على أن تحدد الجمعية العامة أتعابه .

مادة ٤٦ قبل التعديل	مادة ٤٦ بعد التعديل
علي مجلس الإدارة أن يعد في ختام السنة المالية وفي موعد يسمح بعقد الجمعية العامة خلال ستة اشهر علي الاكثر من تاريخ إنتهائها ميزانية الشركة و حساب الأرباح و الخسائر و تقريرا عن نشاط الشركة خلال السنة المالية و عن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها	علي مجلس الإدارة أن يعد في ختام السنة المالية وفي موعد يسمح بعقد الجمعية العامة خلال ستة اشهر علي الاكثر من تاريخ إنتهائها ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريرا عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها كما يعد مجلس الإدارة تقرير سنوى عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة والإدارة وخطتها للإمتثال لباقى متطالبتها وذلك للعرض على الجمعية.

المادة ٤٧ قبل التعديل	المادة ٤٧ بعد التعديل
(ب) يقتطع المبلغ الازم لتوزيع حصة من الأرباح مقدارها ٥% علي الأقل علي المساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم و للعاملين و يشترط ألا يقل نصيب العاملين في الأرباح التي يتقرر توزيعها عن الـ ١٠% علي الا يزيد ما يصرف إليهم نقداً منها علي مجموع أجورهم الأساسية السنوية ويجنب ما يزيد علي ذلك في حساب خاص لإنشاء مشروعات إسكان لهؤلاء العاملين وتقديم الخدمات الأجتماعية لهم وفقاً لما تقرره الجمعية العامة للشركة .	ب) يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح السنوية القابلة للتوزيع يصدر به قرار من الجمعية العامة بناءً علي عرض مجلس الإدارة بنسبة لا تقل عن ١٠% ولا تزيد علي ١٢% من هذه الأرباح تصرف نقدا بمراعاة أحكام قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩
(جـ) يخصص بعدما تقدم نسبة حد أقصي لا تزيد عن ٥% من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة.	جـ) يخصص بعد ما تقدم نسبة ١٠% من باقي الأرباح القابلة للتوزيع لمكافاة مجلس الإدارة مخصوماً منها نسبة ٥% من رأس المال المدفوع .
(و) يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك علي المساهمين والعاملين في الحدود والنسب المقررة في هذا النظام كحصة إضافية في الأرباح .	(و) يكون للجمعية العامة تقرير ما تراه مناسباً في شأن توزيع باقي أرباح الشركة بعد خصم حصة العاملين ومجلس الإدارة علي المساهمين من عدمه وذلك في ضوء إلتزامات الشركة و مشروعاتها .

وزارة قطاع الأعمال العام
شركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

شركة مصر للفنادق
ش.ت.م.م

مادة ٥٥ قبل التعديل	بعد التعديل
في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل إنقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك.	في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل إنقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك وفي جميع الأحوال إذا بلغت قيمة خسائر الشركة كامل حقوق المساهمين بالشركة يتم عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة لزيادة رأسمالها لتغطية الخسائر المرحلة ، وفي حالة عدم زيادة رأسمال الشركة وفقاً لما سبق وجب العرض على الجمعية العامة غير العادية لحل و تصفية الشركة أو دمجها في شركة أخرى مع الحفاظ على حقوق العاملين بها بما لا يقل عما تضمنه قانون العمل المشار إليه ودون الإخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن مرتبة إمتياز حقوق العمال وذلك كله وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ .

مواد إضافية

المادة الخامسة

على الشركات الخاضعة لاحكام قانون شركات قطاع الأعمال المشار اليه أن توفق أوضاعها وفقاً للأحكام الواردة في هذا الشأن بما في ذلك تعديل أنظمتها الأساسية وتشكيل جمعياتها العامة ومجالس إدارتها ، وذلك خلال مدة لا تجاوز عاماً من تاريخ هذا القانون .

مادة ٥ (معدل بالقانون):-

يكون للجمعية العامة للشركة عند مناقشتها لنتائج أعمال الشركة السنوية تغيير رئيس و أعضاء مجلس إدارة الشركة كلهم أو بعضهم أثناء مدة العضوية ، وفي حالة تغيير المجلس بأكمله يجوز للجمعية العامة تعيين مفوض لإدارة الشركة بصفة مؤقته ولمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر لحين تشكيل مجلس إدارة جديد طبقاً لاحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠.

مادة ٣٠ (معدل)بالقانون :-

تكون أسهم الشركة قابلة للتداول فور إصدارها ويكون تداول أو نقل ملكية أسهم الشركة بمراعاة أحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية والقواعد المطبقة بالبورصات المصرية .

مادة ٣٩ (معدل) بالقانون :-

في الاحوال التي يترتب فيها على طرح أسهم الشركة بإحدى البورصات المصرية وصول نسبة المساهمين بخلاف الدولة والشركات القابضة الخاضعة للقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ والأشخاص الأعتبارية العامة وبنوك القطاع العام في ملكية الشركة الى (٢٥%) أو اكثر في رأسمال الشركة ، يتم نقل تبعية الشركة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وفقاً للإجراءات و خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ .

مادة ثانية: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

وزارة قطاع الأعمال العام
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
HOTAC

شركة مصر للفنادق
ش.م.م

وانتهى الاجتماع على ذلك ،،،

فارزى الأصوات :-

- السيد الأستاذ / سعد صابر على الحاج
- السيد الأستاذ / حسين على الكريبنى

أمين سر الجمعية العامة للشركة

- السيد الأستاذ/ محسن سيد غريب

الجهاز المركزى للمحاسبات :

السيدة المحاسب/ صفاء محمد عبده

وكيل الوزارة – القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيد المحاسب / محمد أنيس محمد

وكيل الوزارة – نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيدة المحاسبة/ ماجدة ملك مينا

مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات

السيدة المحاسبة/منال مجدى مرزوق محمود

مدير عام – نائب مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق – الجهاز المركزى للمحاسبات

رئيس مجلس إدارة
الشركة القابضة للسياحة والفنادق
ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق

((ميرفت حطبة))

تحريراً فى : ٥ / ١١ / ٢٠٢١